



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الجليلي بونعامة بخميس مليانة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم المالية والمحاسبة



العنوان

دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية  
دراسة حالة مؤسسة باتيميتال

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية  
تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبتين:

بودينة ميمونة

فايدي وهيبة

نوقشت أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	أستاذة محاضرة "ب" جامعة الجليلي بونعامة-خميس مليانة	سردون مهدية
مشرفا	أستاذة محاضرة "أ" جامعة الجليلي بونعامة-خميس مليانة	بن عيشوبة رفيقة
ممتحنا	أستاذة محاضرة "أ" جامعة الجليلي بونعامة-خميس مليانة	صورية صدقاوي

السنة الجامعية: 2020 / 2019



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الجليلي بونعامة بخميس مليانة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم المالية والمحاسبة



العنوان

دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية  
دراسة حالة مؤسسة باتيميتال

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية  
تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبتين:

بودينة ميمونة

فايدي وهيبة

نوقشت أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	أستاذة محاضرة "ب" جامعة الجليلي بونعامة-خميس مليانة	سردون مهدية
مشرفا	أستاذة محاضرة "أ" جامعة الجليلي بونعامة-خميس مليانة	بن عيشوبة رفيقة
ممتحنا	أستاذة محاضرة "أ" جامعة الجليلي بونعامة-خميس مليانة	صورية صدقاوي

السنة الجامعية: 2020 /2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الأهداء

أهدي جهدي وعملي المتواضع هذا إلى والدي أطل الله في عمرهما وحفظهما

إلى إخوتي وكافة أفراد عائلتي

إلى كل أصدقائي وزملائي

وأهديه كذلك من أنار لي دربي من الأساسي إلى التعليم العالي أساتذتي الكرام

إلى كل من أعانني من قريب أو من بعيد

سميحة  
سميحة

تم بحمد الله وتوفيقه إتمام هذا العمل أتقدم بإهداء ثمرة هذا المجهود إلى:

جدتي الحبيبة أطال الله في عمرها وأدام عزتها.

أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها.

أختي وأخي رفيقي دربي حفظهما الله

إلى كل الأحباب والأصدقاء جمعاء دون استثناء

إلى كل من ساندني في إنجاز هذا العمل وأوصلني لهذا المستوى أساتذتي الكرام خلال مسيرتي العلمية.

وهيئة  
وهيئة

# الشكر والتقدير

اللهم لك الحمد عند الرضا، ولك الحمد بعد الرضا، ولك الرضا والحمد حتى ترضى،  
ولك الحمد إذا رضيت.

في البداية نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع، كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الكرام، الذين لم يخلوا علينا بالنصائح والتوجيهات طيلة المرحلة الدراسية.

كما نرى أنه لزاما علينا بين يدي هذا العمل أن نبادر بتسجيل شكرنا الخالص وثنائنا الصادق لأستاذتنا **رفيقة بن عيشوية** التي أنارت لنا الطريق، ورسمت معالمه بالتوجيه والابتسام.

الفهرس

فهرس المحتويات:

الصفحة	الموضوع
	الإهداء
II	الشكر والتقدير
III	الملخص
VI-V	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
أ-ت	مقدمة
03	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة
03	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي
03	المطلب الأول: التحليل المالي (النشأة والمفهوم)
06	المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي والجهات المستفيدة منه
09	المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي
22	المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي
26	المبحث الثاني: عرض ومناقشة الدراسات السابقة
26	المطلب الأول: دراسات سابقة محلية
27	المطلب الثاني: دراسات سابقة أجنبية
28	المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية
30	خلاصة الفصل
32	الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لمؤسسة باتيميتال (BATIMETAL)
33	المبحث الأول: بطاقة فنية لمؤسسة باتيميتال (BATIMETAL)
33	المطلب الأول: نشأة مؤسسة باتيميتال (BATIMETAL)
35	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة باتيميتال وأهدافها
37	المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة باتيميتال (BATIMETAL)
37	المطلب الأول: عرض الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج
49	المطلب الثاني: تحليل الميزانية عن طريق النسب المالية

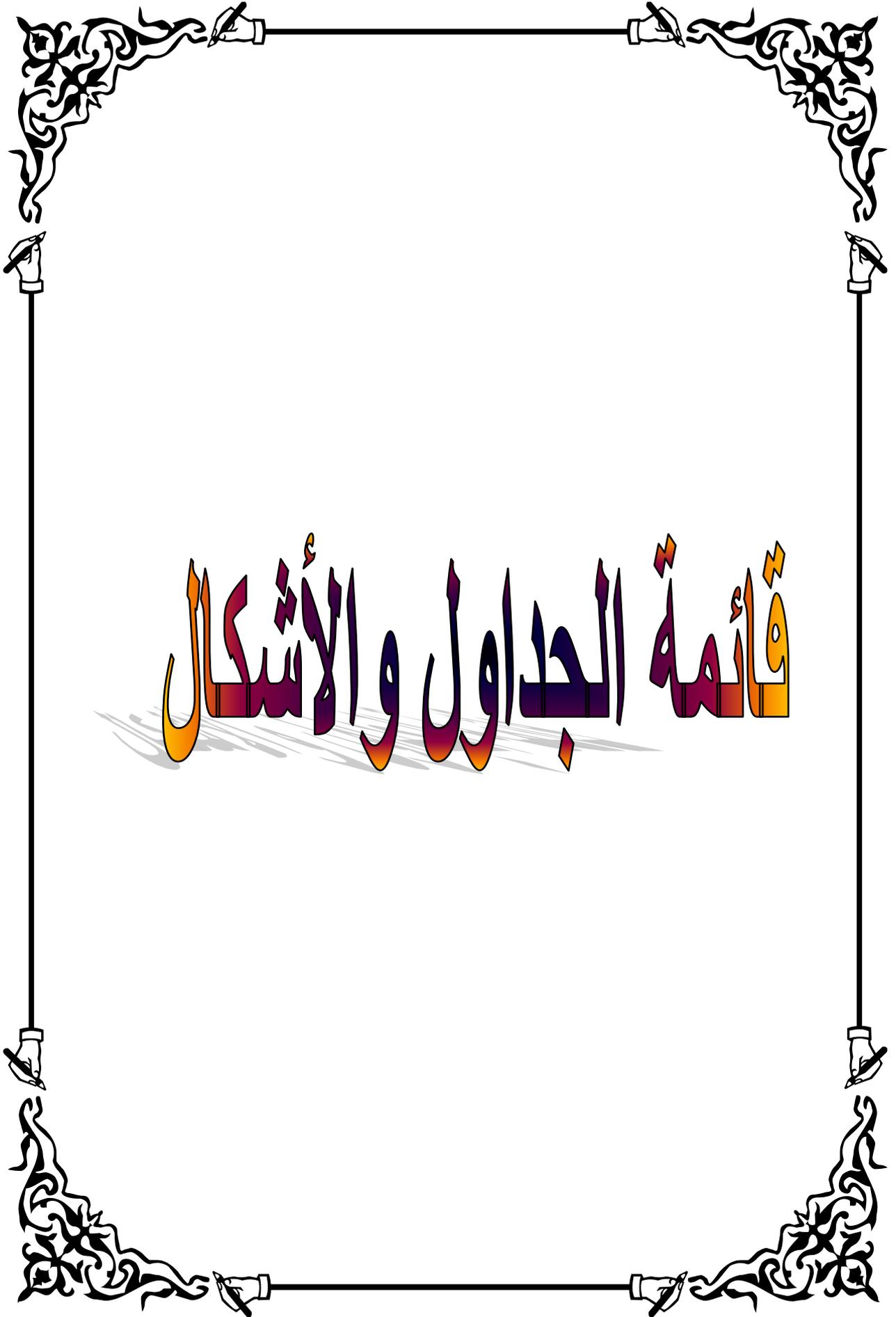
57	المطلب الثالث: تحليل الميزانية عن طريق مؤشرات التوازن المالي
58	خلاصة الفصل
62	خاتمة
66	قائمة المراجع

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
16		.1
17		.2
18		.3
19		.4
21		.5
23		.6
24		.7
27		.8
29		.9
30		.10
31		.11
32		.12

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
03		.1
04		.2
05		.3
06		.4
07		.5
08		.6
09		.7



# قائمة الجداول والأشكال



## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
11	الميزانية المالية المختصرة	01
13-12	النسبة الخاصة بتحليل جدول حساب النتائج	02
37	الميزانية المفصلة لجانب الأصول خلال الفترة (2016-2018)	03
39-38	الميزانية المفصلة لجانب الخصوم خلال الفترة (2016-2018)	04
41-40	التحليل الأفقي لميزانية مؤسسة باتيميتال	05
44-42	التحليل العمودي لميزانية مؤسسة باتيميتال	06
44	الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول للفترة ما بين (2016-2018)	07
45	الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم للفترة ما بين (2016-2018)	08
46-45	حسابات النتائج حسب الطبيعة للفترة ما بين (2016-2018)	09
47-46	دراسة الأرصد الوسيطة للتسيير	10
49	نسبة التمويل الدائم	11
49	نسبة التمويل الخاص	12
50	نسبة الاستقلالية المالية	13
50	نسبة القدرة على السداد	14
51	نسبة السيولة العامة	15
51	نسبة السيولة المختصرة	16
52	نسبة السيولة الفورية	17
52	نسبة المردودية الخاصة	18
53	نسبة مردودية النشاط	19
53	معدل دوران مجموع الأصول	20
54	معدل دوران الأصول الثابتة	21
54	معدل دوران الأصول المتداولة	22
55	نسبة هيكلية الأصول الثابتة	23
55	نسبة هيكلية الأصول المتداولة	24
56	نسبة هيكلية الأموال الدائم	25
56	نسبة هيكلية الديون طويلة الأجل	26

57	نسبة هيكله الديون ق.أ	27
57	رأس المال العامل الدائم	28
58	رأس المال العامل الخاص	29
58	احتياجات رأس المال العامل	30
59	الخبزينة	31

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
09	الجهات المستفيدة من نتائج التحليل المالي	01
25	خطوات تقييم الأداء المالي	02
36	الهيكل التنظيمي لمؤسسة باتيميتال	03

المخلص

**المخلص:**

تهدف الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة قبل التنبؤ بالخطط المستقبلية باعتبار التحليل المالي خطة ضرورية للتخطيط المالي تعتمد عليه المؤسسة في كشف نقاط الضعف انطلاقاً من البيانات التي تظهر في مختلف القوائم المالية. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: باعتبار التحليل المالي من أنسب التقنيات التي يتم من خلالها عرض نتائج الأعمال، والمساهمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وكذلك تُعد القوائم المالية بمثابة منطلق للتحليل المالي ونقطة بداية.

**الكلمات المفتاحية:** المؤسسة الاقتصادية؛ التحليل المالي؛ تقييم الأداء المالي؛ القوائم المالية.

**Abstract:**

the study aims to highlight the role of financial analysis in diagnosing the financial position of the institution before forecasting future plans, considering that financial analysis is a necessary plan for financial planning on which the institution relies on detecting weaknesses based on the data that appear in the various financial statements.

Therefore, the study reached several conclusions such as: Financial analysis is one of the most appropriate techniques through which business results are presented, and contribute to diagnosing the financial position of the institution, as well as the financial statements as a starting point for financial analysis and a starting point.

**Key words:** Economic Corporation ,Financial analysis, Evaluate financial performance, Financial Statements



مقدمة

## التوطئة

يعيش العالم اليوم تطورات اقتصادية وتكنولوجية معتبرة، أدت إلى توسع وتعدد أنشطة المؤسسات الاقتصادية، الأمر الذي جعل النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية غير قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط، مما يستوجب تعزيزها بأداة أو أدوات من أجل وضع الخطط الإستراتيجية المستقبلية وتقادي الانحرافات، حيث برز التحليل المالي كضرورة قُصوى للنظرة الإستراتيجية للمؤسسة.

في ظل المنافسة لم تعد غاية المؤسسة تحقيق الربح فقط، بل العمل على الاستمرارية في السوق ولتحقيق هذا المُبتغى على المؤسسة أن تعتمد على التحليل الديناميكي لقوائمها المالية لضمان نظرة إستراتيجية على كل المستويات لاكتشاف نقاط القوة والضعف والمعرفة الدقيقة لوضعيتها، وإعطاء مصداقية ودقة القوائم المالية للاستفادة منها في اتخاذ القرارات، وهذا ما يسعى إليه التحليل المالي من خلال قراءة ودراسة وترجمة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، وبالتالي فإن التحليل المالي حجر زاوية الذي يُقيم الأداء المالي للمؤسسة.

تُعتبر آليات التحليل المالي أدوات الكشف المبكر للفشل المالي أو الانحراف لتحسين الوضع المستقبلي هذا ما يُمكن المؤسسة من اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

وباعتبار تقييم الأداء هو قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمشروع (الأصول، المطلوبات، النشاط التشغيلي...)، وللوقوف على درجة التوافق بين هذه العناصر وبالتالي تُحدد مدى متانة المركز المالي للمؤسسة، وكون أهم الأساليب المستخدمة النسب المالية بمجموعاتها الأربع ( السيولة، الربحية، السوق، المديونية... ) التي تُعتبر بمثابة الإنذار المبكر.

## أولاً / إشكالية الدراسة :

وعلى ضوء ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس: لإبراز العلاقة بين أدوات التحليل المالي وتقييم الأداء في المؤسسات في هذه المذكرة سوف نجيب على إشكالية البحث التالية:

" ما مدى قدرة التحليل المالي على تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟".

وتتدرج تحت هذه الإشكالية الرئيسة عدة تساؤلات فرعية وهي كالتالي:

- ما هي أهمية التحليل المالي وما مدى فعاليته في السياسة المالية للمؤسسة؟

- ما هي أدوات التحليل المالي التي تستخدمها مؤسسة باتيميتال من أجل تحسين أدائها المالي؟

- هل يمكن اعتبار التحليل المالي وحده أداة كافية لتقييم الأداء للمؤسسة؟

### ثانيا / فرضيات الدراسة:

إن معالجة الإشكالية تفرض علينا وضع الفروض التالية:

- التحليل المالي هو الركيزة الأساسية لبقاء المؤسسة وتطورها.

- تتمثل أدوات التحليل المالي التي تستخدمها مؤسسة باتيميتال في القوائم المالية والنسب المالية وتحليل جدول تدفقات الخزينة.

- تظهر الوضعية المالية للمؤسسة من خلال القدرة على التمويل الذاتي للمؤسسة الاقتصادية.

### ثالثا / أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا في كونها:

- يُعتبر التحليل المالي من أهم مواضيع التسيير المالي للمؤسسة.

- إبراز أهمية التحليل المالي وذلك من خلال مساعدة المؤسسة من الخروج من مختلف المخاطر التي تواجهها المؤسسة.

- يُعد من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسة الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية باعتبارها قاعدة معلوماتية تُساعد على تقييم أداء المؤسسات، حيث يُظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط قوة ونقاط ضعف المؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطاتها وتكون عوناً لها في ترشيد قراراتها.

### رابعا/ أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- إبراز أهمية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

- عرض الأدوات المستعملة في التحليل المالي وتطبيقاتها في مؤسسة جزائرية.

- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية المكتسبة وإسقاطها على الحالة التطبيقية.

-التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.

#### خامسا / دوافع اختيار الموضوع:

إنّ دوافع ومبررات اختيار الموضوع ترجع إلى:

-الاهتمام الشخصي بالموضوع والرغبة في اكتساب المعرفة الشاملة حوله.

-نوع التخصص العلمي الذي ندرسه، حيث أنّ الموضوع له صلة مباشرة بتخصص الاقتصاد النقدي والبنكي.

#### سادسا / منهج الدراسة:

من أجل دراسة الإشكالية موضوع البحث، والإجابة على تساؤلات الإشكالية، وإثبات صحة الفرضيات، تمت الدراسة بالاعتماد على المنهجين الوصفي التحليلي لإبراز أهم المفاهيم والأدوات المرتبطة بالموضوع.

#### سابعا / هيكل البحث:

تبعاً للأهداف المتوخاة من البحث، وللإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية واختبار الفرضيات، قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين، في كل فصل مبحثين، حيث تناولنا بالدراسة في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتحليل المالي وأهم أدواته وتقييم الأداء المالي.

أمّا الفصل الثاني فخصص للجانب التطبيقي، حيث حاولنا فيه إسقاط ما تم التطرق إليه في الجانب النظري، حيث قُسم إلى مبحثين الأول يتضمن البطاقة الفنية لمؤسسة باتيميتال، والثاني تعرضنا فيه إلى تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

# الفصل الأول :

الأدبيات النظرية و الدراسات السابقة

**تمهيد:**

يعتبر التحليل تقنية من تقنيات التسيير المالي، فهو يهدف إلى تقييم وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة وكشف نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منه.

لم يعد التحليل المالي قاصر على دراسة القوائم المالية وتحليلها، وإنما يركز على دراسة كم هائل ومتنوع من المعلومات المحاسبية داخل وخارج المؤسسة بالإضافة إلى المعلومات المالية التي تساعد على الحصول واستخلاص الأجوبة الموضوعية.

لعرض مختلف جوانبه بصورة أعمق وأكثر تفصيلاً سنحاول من خلال هذا الفصل إعطاء نظرة شاملة عن التحليل المالي، وذلك بتقسيمه إلى:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة الدراسات السابقة.

**المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي.**

يُعتبر التحليل المالي تقنية من التقنيات المهمة التي تتطلب المعرفة معمقة خاصة، وهي في تطور مستمر، ويُعد من المواضيع المهمة التي تتناول الدراسات الاقتصادية والاهتمام بها، لأن طبيعة التحليل المالي هي عبارة عن دراسة تفصيلية للبيانات والقوائم المالية بواسطة أدوات التحليل المالي لمعرفة وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

**المطلب الأول: التحليل المالي (النشأة والمفهوم)**

سنقوم من خلال هذا المطلب بتقديم فكرة مبسطة وواضحة عن التحليل المالي من خلال التطرق إلى نشأته ومجموعة من التعاريف المتعلقة بمفهوم التحليل المالي.

**أولاً: لمحة تاريخية عن التحليل المالي<sup>1</sup>.**

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر (19م)، حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين أساساً قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها وذلك استناداً إلى كشوفاتها المحاسبية، لكن مع التطور الصناعي والتجاري اتضح عدم كفاية هذا التحليل. وظهرت في بداية العشرينيات (20م) من هذا القرن بعض الدراسات المبنية على العديد من المؤسسات ثم تطور هذا النوع من الدراسات، ذلك بتصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية أو النواحي الجغرافية مما ساعد على المقارنة بينهما.

كان للأزمة الاقتصادية التاريخية في الفترة الممتدة (1929-1933م) أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي خلال هذه الفترة نتيجة الفشل المالي الذي عرفته العديد من المشروعات المؤسسات الاقتصادية والمالية بحيث كانت هذه المؤسسات بحسب طبيعتها مجبرة على إعادة تنظيمها من أجل حمايتها من الفشل المالي، ففي سنة 1933 للميلاد أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأمن

والصرف وبدأت في نشر التقديرات الزمنية للآلات بالمؤسسات، وكذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسب النمطية "المثالية لكل قطاع". وكانت المراحل التي مر بها التحليل المالي خلال القرن العشرين التالي:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تطورت تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة أكثر دقة.

<sup>1</sup> منير شاكر محمد والآخرين، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص10.

- في الستينيات ومع تطور المؤسسات نصب الاهتمام على نوعية المؤسسات بوسائل التمويل اللازمة لها.
  - في سنة 1967م تكونت لجنة عمليات البورصات في فرنسا التي كانت تهدف إلى تأمين الاختيار الجيد وتأمين نوعية المعلومات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى المساهمين، وقد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة للتّحليل المالي الذي تحول من تحليل الساكن لفترة زمنية شهر أو سنة إلى تحليل ديناميكي؛ أي "دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها ثلاثة سنوات ومقارنة نتائجها".
- ثانياً: أسباب نشأته.

تشير المراجع العلمية من أنّ نشأة التّحليل المالي ترجع إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيمايلي<sup>1</sup>:

#### 1- الثورة الصناعية:

أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس المال ضخّم لإنشاء المصانع وتجهيزاتها، وتمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح ووفرات الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشأة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخلات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة المنشأة إلى مجلس إدارة مستقل، وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المنشأة ومدن نجاح الإدارة في أداء مهمتها،

وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج، لتحديد مجالات قوة المنشأة ونقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي ونتيجة أعمالها.

#### 2- التّدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم الماليّة:

لما كان نجاح واستمرار وجود الشركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين، لذلك تدخلت الحكومات من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي، لكي تضمن حماية جموع المستثمرين، كما هذه التشريعات أيضاً بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية ومدن التفعيل المطلوب فيها لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، مما ساعد ذلك في الحاجة إلى تحليل تلك القوائم المالية.

<sup>1</sup> حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، الورق للنشر وتوزيع، الأردن، 2011، ص ص، 25،

## 3- الأسواق المالية:

تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة، ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع منشآت الأعمال التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين، نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات منشآت الأعمال ماليا لتحديد مدى قوة هذه المنشآت أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

## 4- الائتمان:

إن انتشار أسلوب التمويل القصير للأجل و لفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصاريف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمنشآت الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك قد ظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المنشآت ولهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمنشآت الطالبة لمساعدة المصارف.

## ثالثا: مفهوم التحليل المالي

التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينها. فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المنشأة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل على المنشأة والعلاقة بين أموال الملكية والالتزامات طويلة الأجل بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات والمصروفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها<sup>1</sup>.

التحليل المالي هو عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات كما يقصد به عملية يتم من خلالها استكشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط منشأة الأعمال، وتساهم في

<sup>1</sup> رشاد العمار وشركاؤه، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص151.

تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمنشأة وذلك من خلال تحليل القوائم المالية المعدة من قبل المنشأة<sup>1</sup>.

كما يمكن تعريف التحليل المالي أنه: دراسة للمعطيات والمعلومات المحاسبية باستخدام من الأدوات (النسب المالية، رأس المال العامل، الجداول...) لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بتاريخ معين وتحديد نقاط القوة بهذا المركز وتدعيمها أكثر، أو نقاط الضعف ومعرفة مسبباتها لمعالجتها مستقبلاً<sup>2</sup>.

يعرف أيضاً على أنه: الوسيلة الهادفة إلى تحديد مجموعة من العلاقات أو المقاييس على شكل نسب مالية أو اتجاهات تلخص أنشطة المشروع التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، كما تظهرها القوائم المالية ومصادر المعلومات الأخرى مع شرحها وتفسيرها ووضعها في خدمة قرارات الجهات ذات العلاقة<sup>3</sup>.

نستخلص من خلال هذه التعاريف أنّ التحليل المالي هو معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم الأداء في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.

يتضمن التحليل المالي تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها (التي يجري إعدادها وعرضها وفق قواعد محددة تتضمنها المعايير والنظريات المحاسبية)، وبمساعدة بيانات أخرى إضافية في ضوء اعتبارات معينة ولأغراض محددة.

### المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي والجهات المستفيدة منه.

تختلف أهداف التحليل المالي باختلاف الأطراف التي تستعمله وتستفيد منه من خلال ما يقدمه من إجابات عن مختلف تساؤلات لهذه الجهات.

#### أولاً: أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة وبكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، ذلك بقصد تحديد مواطن القوة والضعف، ومن

<sup>1</sup> حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 39.

<sup>2</sup> حياة نجار، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، تسيير الموارد البشرية، 2016، 11 صباحاً.

<sup>3</sup> محمد تيسير الرجبي، تحليل القوائم المالية، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2014، ص 7.

ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة<sup>1</sup>.

ويمكن بشكل عام حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب المالية<sup>2</sup>:

- تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة ؛
- تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل؛
- تحديد انحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها؛
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية؛
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها؛
- التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه الشركة؛
- يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار؛
- تقييم ملاءمة الشركة في الأجل القصير والطويل.

**ثانيا: الجهات المستفيدة من التحليل المالي.**

إنّ الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي قد جعلت منه مجال الاهتمام الكثيرين رغم اختلاف أهدافهم التي يتطلعون إليها من تطبيقه ومن بين الأطراف المستفيدة من نتائج التحليل المالي ما يلي<sup>3</sup>:

**1- إدارة المؤسسة:**

- يستعمل التحليل المالي من قبل المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة لتحقيق الغايات التالية:
- تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الاستثمار؛
- تعرف الاتجاهات التي يتخذها أداء الشركة؛
- مقارنة أداء المؤسسة مع المؤسسات المشابهة (بالحجم والنشاط)؛
- تقييم كفاءة إدارة الموجودات؛
- تشخيص المشكلات الحالية؛
- التخطيط للمستقبل.

<sup>1</sup> مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، الجزائر، 2004، ص16.

<sup>2</sup> عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص ص21، 22.

<sup>3</sup> رضوان وليد عمار، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص ص 41 ، 42.

## 2-العاملون:

من المفيد معرفة المركز المالي للمؤسسة التي ينتمون إليها والتأكد من سلامة إدارة الأموال، كما يهتم العاملون بسياسة الأجور، وتوزيع الأرباح ومعرفة المردودية ومحاولة الاطلاع على دراسة الوضع المستقبلي للتأكد من استمرارهم في وظائفهم.

## 3-المساهمون أو الشركاء:

يهتم المساهمون بصفة أساسية بالعائد على المال المستثمر ومردودية الأموال المستثمرة ومخاطر التي تنطوي عليها عملية الاستثمار في المؤسسة لذلك فالمساهم الحالي يبحث ما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، وبالنسبة للمساهم المرتقب فهو يحاول معرفة هل من الأفضل له أن يشتري أسهم المؤسسة أم لا، فكل من المساهم الحالي والمرتقب يهتم بماضي المؤسسة وأسلوب معالجته للمواقف الحرجة التي واجهتها والبحث بعد ذلك في النمو المتوقع في المدى القصير و الطويل.

## 4- الدائنون:

قد يكون الدائن بنكا أو مؤسسة مالية ويهتم هؤلاء بالتأكد من إمكانية المؤسسة الوفاء بالقرض والفوائد عندما يحين أجل الاستحقاق وتختلف وجهة نظر الدائنين باختلاف مدة الدين. في حالة الديون قصيرة الأجل يهتم الدائن بقبض الدين في أجل استحقاقه أكثر من الفوائد، إذ يركز المحلل على سيولة الخزينة.

في حالة دين طويل الأجل غالبا ما يوجه لشراء الأصول الثابتة لذا يهتم المحلل المالي بتحديد رأس المال العامل ودراسة أسلوب التسديد في الماضي ويركز على الأقساط والفوائد.

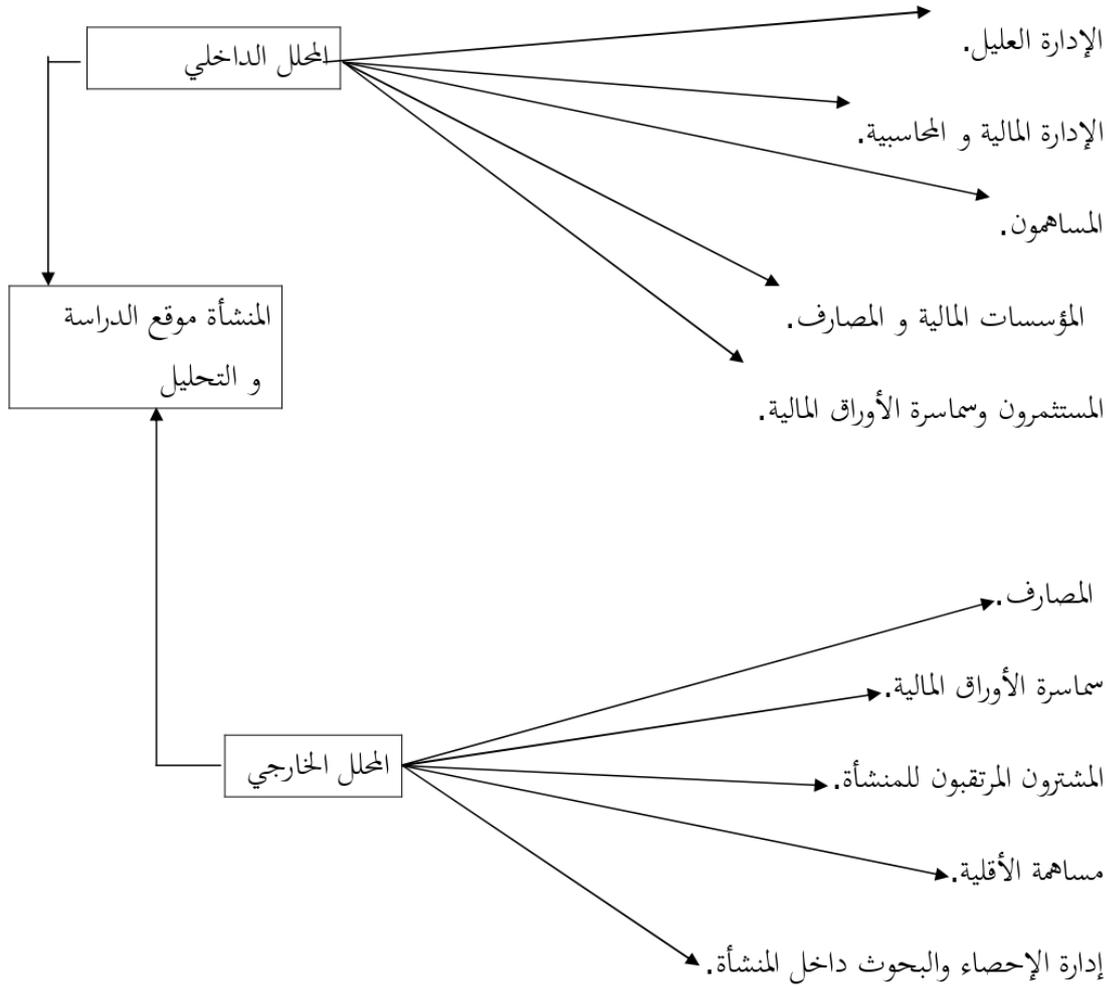
## 5- الموردون:

العميل من ناحية العملية مدين للموارد إذ يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه واستقرار الأوضاع المالية لعميله، ويتم ذلك بدراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، على ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، كذلك التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها المنافسون لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها هو لهم.

## 6- مصلحة الضرائب:

ما يهمنا هو تحديد الضريبة بشكل صحيح، وذلك لوجود اختلاف بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الخاضعة للضريبة.

شكل رقم (01): الجهات المستفيدة من نتائج التحليل المالي.



المصدر: رضوان وليد عمار، المرجع السابق.

المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية الذي يمكن اعتباره معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه هدف مالي يسعى وباستمرار إلى الوظيفة المالية إلى بلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة.

أولاً: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي.

تعتبر القوائم المالية عن الوضعية و الأداء المالي للمنشأة، حيث تعرض هذه الأخيرة بصفة واقعية أي تغير يطرأ على حالتها المالية، ويجب أن تعكس هذه القوائم مجمل المعاملات التي قامت بها المنشأة.

1- الميزانية المحاسبية وعناصرها.

الغرض من إعداد الميزانية هو عرض الوضع المالي لمنشأة معينة (أي قيم الأصول، الخصوم، حقوق الملكية) في نقطة زمنية معينة.

### 1.1 . مفهوم الميزانية:

تعتبر الميزانية مرآة عاكسة للوضع المالي حيث أنها تحتوي على ملخص لنشاط المؤسسة وقوتها ومدى تطورها، وهي تحتوي على موجودات وحقوق المؤسسة من جهة ومطالبها والتزاماتها من جهة أخرى. فهي تهدف إلى قياس جميع ثروة المؤسسة والإفصاح عنها في وقت معين عادة ما يمثل السنة (12 شهر)<sup>1</sup>.

### 2.1 . عناصر الميزانية المحاسبية:

تصنف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم وتبرز في صورة منفصلة على الأقل الفصول التالية:

- الأصول: التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، الاهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول ضريبية، الزبائن والمدينين الآخرين، والأصول الأخرى المماثلة، كذلك خزينة الأموال الإيجابية ومعدلات الخزينة الإيجابية، وشكلها كما هو موضح في الملحق رقم (01).

- الخصوم: تتمثل في رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تميز رأس المال الصادر والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى، الخصوم الجارية التي تتضمن فائدة، الموردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة، المردودات للأعباء والخصوم المماثلة، وفي الأخير خزينة الأموال السلبية ومعدلات الخزينة السلبية<sup>2</sup>، وشكلها كما هو موضح في الملحق رقم (02) .

### 2- الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.

تعتبر الميزانية المالية من أهم القوائم المالية للمؤسسة نظرا لأهمية البيانات المالية التي تتضمنها، لذلك يجب أن يكون إعدادها بصورة صحيحة ودقيقة حتى يكون تعبيرها عن المركز المالي للمؤسسة صادقا وصحيحا.

<sup>1</sup> محمد تيسير الرجبي، مرجع سابق، ص28.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المؤرخ 25 مارس 2009، العدد 19، ص23.

الميزانية المالية المختصرة: تعبر الميزانية عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن الأجل التي ترتب حسبها هذه العناصر أي مبدأ سيولة، استحقاق، ويتم هذا الترتيب بناءً على المبادئ التالية<sup>1</sup>:

- عناصر الأصول: تصنف على درجة سيولتها فيبدأ بالأصول النقدية ثم الأقل سيولة وختاماً بالأصعب تحويلاً إلى سيولة.

- عناصر الخصوم: تصنف تبعاً لدرجة استحقاقها؛ أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه الأموال تحت تصرف المؤسسة، وتكون من الاستحقاق الطويلة فالمتوسطة ثم قصيرة الأجل.

#### جدول رقم (01): الميزانية المالية المختصرة.

الأصول	الخصوم
الأصول الثابتة: - الاستثمارات المعنوية والمادية والمالية. - عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة.	الأصول الدائمة: - الأموال الخاصة. - الديون المتوسطة وطويلة الأجل. - الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة.
الأصول المتداولة: - المخزونات. - حقوق المؤسسة لدى الغير (العلاء). - المتاحات (الصندوق، البنك، والخزينة).	القروض قصيرة الأجل: - حسابات المورد وملحقاته. - الاعتمادات البنكية الجارية.

المصدر: حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 53.

### 3- جدول حسابات النتائج وأهم مؤشرات.

يطلق على هذه القائمة مسلمات مختلفة، فيمكن أن يطلق عليها قائمة الدخل، قائمة المكاسب أو قائمة التشغيل، وتفصح القائمة عن إيرادات المنشأة ناقصاً مصروفاتها خلال فترة مالية معينة.

#### 1.3 مفهوم جدول حسابات النتائج:

هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتعم للميزانية المحاسبية، الغرض منه تحليل نتيجة إلى القرارات المتخذة من طرف المنشأة للوصول إلى القرارات التقويمية، فجدول حسابات النتائج تترجم نشاط

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)، دار المحمدية العامة، الجزائر، الجزء الأول، دون سنة النشر، ص ص 13، 14 .

المؤسسة خلال دورة معينة، هذا النشاط ينتج ويستهلك رؤوس الأموال، فالإنتاج يطرح منه الأعباء، وفي الأخير نحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون ربحاً أو خسارة<sup>1</sup>.

### 2.3. أنواعه<sup>2</sup>:

- جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة: يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (مخصصات الاهتلاك، مشتريات، بضائع... الخ)، وهو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية، والهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال، أنظر الملحق رقم (03).

- جدول حسابات حسب الوظيفة: يقوم على مقارنة تحليلية للمنشأة بحيث يرتب الأعباء حسب وظائف المنشأة. وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج، وأسعار التكلفة والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية، الإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية وشكلها كما هو موضح في الملحق رقم (04).

### 3.3. أهم مؤشرات جدول حساب النتائج حسب الطبيعة:

يمكن تحليل جدول حساب النتائج حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة من خلال النسب التي يقاس من خلالها مردودية وكفاءة إدارة المؤسسة في استغلال الموارد استغلالاً عقلانياً لتحقيق الأرباح.

#### جدول رقم (02): النسب الخاصة بتحليل جدول حساب النتائج.

النسبة	طريقة الحساب	الهدف من الحساب
معدل نمو رقم الأعمال	$\frac{\text{رقم الأعمال للسنة } n-1 \times 100}{\text{رقم الأعمال للسنة } 1-n-1}$	تهدف النسبة إلى قياس معدل النمو السنوي لرقم الأعمال.
معدل نمو القيمة المضافة	$\frac{\text{القيمة المضافة للسنة } n-1 \times 100}{\text{القيمة المضافة للسنة } 1-n-1}$	تهدف هذه النسبة إلى قياس معدل النمو السنوي للقيمة المضافة.
نسبة المصاريف المالية إلى رقم الأعمال	$\frac{\text{المصاريف المالية} \times 100}{\text{رقم الأعمال}}$ بشكل عام يجب أن تكون أقل من 3%	تهدف هذه النسبة إلى قياس التكلفة التي تتحملها المؤسسة نتيجة لاستخدامها الديون بالنسبة لرقم الأعمال.
نسبة الربحية الإجمالية	$\frac{\text{النتيجة الصافية للسنة المالية} \times 100}{\text{رقم الأعمال}}$	تهدف هذه النسبة إلى تباين قدرة المؤسسة على تحقيق الربح من خلال المبيعات.

<sup>1</sup> محمد تيسير الرجبي، مرجع سابق، ص 69.

<sup>2</sup> أبو الفتوح علي الفضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص 219.

نسبة أعباء المستخدمين إلى القيمة المضافة	أعباء المستخدمين $\times 100$ القيمة المضافة	تهدف هذه النسبة إلى قياس نصيب عمال المؤسسة في القيمة المضافة باعتبارهم ساهموا في تحقيقها.
معدل الهامش التجاري	هامش الربح الإجمالي $\times 100$ رقم الأعمال	تقيس هذه النسبة القدرة التجارية للمؤسسة على تحقيق الربح.

المصدر: محمود تيسير الرجبى، مرجع سابق، ص 77.

#### 4- جدول تدفقات الخزينة:

إنّ هذه القائمة توضح المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية وصافي التغير نقديّة النتائج من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية، والتمويلية أثناء الفترة المحاسبية.

#### 1.4. مفهوم جدول تدفقات الخزينة:

هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخدامها وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة<sup>1</sup>.

#### 2.4. المعلومات التي يقدمها جدول تدفقات الخزينة:

يعرض جدول تدفقات الخزينة مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها<sup>2</sup>:

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية؛

- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار؛

- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل؛

- تدفقات أموال متأنية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا منها عن حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية أخرى إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملية للاستثمار أو التمويلية.

#### 3.4. الشكل القانوني لجدول تدفقات الخزينة:

هنالك العديد من النماذج لجدول تدفقات الخزينة الصادرة عن هيئات مالية وجامعات ومعاهد مختصة ومحللين وغيرها، لكن المشرع الجزائري حدد طريقة لعرض جدول تدفقات الخزينة هي: الطريقة المباشرة، أنظر الملحق رقم (05).

<sup>1</sup> حسن القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 277 .

<sup>2</sup> طارق عبد العالي حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض لاستثمار ومنح الائتمان، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2007،

## 5-قوائم مالية أخرى.

## 1.5. قائمة الأموال الخاصة " قائمة التغيرات في حقوق الملكية".

يجب أن تقوم المؤسسة بعرض قائمة الأموال الخاصة لجزء منفصل في القوائم المالية، حيث تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبدايتها إضافة لبنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل<sup>1</sup>.

•مزايا قائمة الأموال الخاصة:

تحقق قائمة التغيرات في حقوق الملكية ما يلي<sup>2</sup>:

-التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفعيلات أخرى عنها؛

-التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة؛

-التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية مثل المكاسب والخسائر، يبيع الاستثمارات المتاحة للبيع.

يُشكل جدول تغير الأموال الخاصة قائمة الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.

أما بالنسبة للمعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يلي:

-النتيجة الصافية للسنة المالية؛

-تغيرات السنة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء والمسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال...الخ؛

- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح الأخطاء المهمة؛

-عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد)؛

-توزيع النتيجة والتخصصات المقررة خلال السنة المالية.

## 2.5. الملاحق:

الملاحق وثيقة تليخيص، يعد جزء من الكشوف المالية، وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج فهما سليما، ويتم كلما اقتضت الحاجة، المعلومات المفيدة لقارئ الحسابات.

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخ في 25 مارس 2009، العدد 19، ص ص 26 - 27.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 30.

تعد عناصر الأعلام الرقمية للملحق نفس المبادئ وحسب الشروط التي تظهر في الوثائق الأخرى التي تشكل منها الكشوف المالية.

يشمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط التالية:

- متى كانت هذه المعلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية.

- مكملات الإعلام الضرورية لفهم أحسن للميزانية، وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال.

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمد عليها لمسك المحاسبة وإعداد كشوف مالية.

- المعلومات التي تخص الكيانات المشتركة، والفروع أو المؤسسة الأم وكذلك المعاملات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه المؤسسات.

- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة للضرورة للحصول على صورة وافية.

هناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهارها في الملحق:

- الطابع الملائم للإعلام؛

- الأهمية النسبية؛

ثانيا: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

إنّ المؤشرات المالية هي من أهم الأدوات التي يستعين بها المحلل المالي لتقييم الأداء المالي للمنشأة.

## 1- رأس المال العامل "FR"

### 1.1. تعريف رأس المال العامل:

من أهم التعريفات التي حضي بها رأس المال العامل نذكر منها:

- رأس المال العامل هو جزء الأموال الدائنة الموجهة لتمويل دورة الاستغلال، وبالتالي فهو يبين قدرة المؤسسة على تمويل الأصول المتداولة عن طريق الأموال الدائمة<sup>1</sup>.

- رأس المال العامل هو الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة التي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Kamel hamdi , le diagnostic financier. Es- sabam éducation , Alger , 2001, p 78.

<sup>2</sup> ناصر دادي عنون، مرجع سابق، ص 66 .

- رأس المال العامل يكون هامش الأمان للمؤسسة، فهو الجزء من الأموال الدائمة الذي يمول الأصول المتداولة<sup>1</sup>.

- رأس المال العامل هو الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة.

ويحسب رأس المال العامل وفق علاقتين:

• من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

• من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل.

### 2.1. أنواع رأس المال العامل<sup>2</sup>:

- رأس المال العامل الدائم (الصافي): يحسب وفق العلاقات التالية:

أموال دائمة - أصول ثابتة

أصول متداولة - ديون قصيرة الأجل

أموال خاصة - ديون قصيرة الأجل

التقسيم المالي لرأس المال العامل الدائم يمكن القيام به من خلال حسابنا لعلاقة رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على توازن المالي وعليه تظهر ثلاث فرضيات.

رأس المال العامل معدوم؛ أي أصول متداولة = د ق أ؛ يكون رأس المال العامل معدوم عندما يحدث تساوي بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة من جهة وبين الأصول المتداولة و د ق أ من جهة أخرى وهذا يعني أنّ المؤسسة في حالة توازن مالي أدنى.

رأس المال العامل الموجب: أصول متداولة < د ق أ؛ أي أنّ الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل، ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان.

رأس المال العامل السالب: الأصول المتداولة > د ق أ؛ أي أنّ الأصول المتداولة أقل من القروض قصيرة الأجل في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الأجل القصير.

- رأس المال العامل الإجمالي:

<sup>1</sup> Josette peyrard, *gestion financiere* , depote légal, paris, 1990 , p44.

<sup>2</sup> حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 235 .

ويضم جميع عناصر الأصول التي تدخل ضمن الدورة الاستغلالية للمؤسسة، وتتمثل في مجموع الأصول التي تدوم لمدة سنة واحدة أو أقل من سنة وتحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة.

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.

- رأس المال العامل الخاص:

يدل على مدى قدرة المؤسسة على تمويل تثبياتها بأموالها الخاصة دون اللجوء إلى ديون، ويتم حسابه بالعلاقة التالية:

رأس مال العامل الخاتم - الأصول الثابتة

الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

أصول المتداولة - مجموع الأصول

إذا كان رأس المال العامل الخاص  $< 0$  يدل على أنّ الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة والعكس إذا كان أصغر من الصفر.

- رأس المال العامل الأجنبي: وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة التي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب بالعلاقة التالية:

د ق أ + د ط أ

رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص

مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

إذا كان رأس المال العامل الأجنبي  $< 0$  هذا يعني أنّ المؤسسة تعتمد على الديون لتمويل احتياجاتها خاصة في المدى القصير.

2- احتياج رأس المال العامل "BFR"

1.2. تعريفه:

هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة الذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، ويظهر هذا الاحتياج عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل<sup>1</sup>. ويحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل - موارد التمويل

احتياجات رأس المال العامل = ( الأصول الجارية - الأصول الجارية ) - (الخصوم الجارية - خزينة الخصوم).

## 2.2. تغيرات احتياج رأس المال العامل:

لاحتياجات رأس المال العامل ثلاث حالات هي<sup>2</sup>:

أ- الحالة الأولى: احتياجات رأس المال العامل = 0؛ أي معدوم يدل على أنّ الموارد متساوية مع الاحتياجات.

ب- الحالة الثانية: احتياجات رأس المال العامل < 0؛ أي موجب يدل على أنّ الدورة تحتاج موارد، حيث أنّ احتياجاتها أكبر من مواردها ونجدها غالبا في المؤسسة الصناعية.

ج- الحالة الثالثة: احتياجات رأس المال العامل > 0؛ أي سالب يدل على أنّ موارد الدورة أكبر من احتياجاتها مما يدل على أنّ هذه الأخيرة لا تحتاج إلى موارد والفرق بينهما تمول به الخزينة.

## 3- الخزينة " TN "

يمكن تعريفها خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، و تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة<sup>3</sup>. وتحسب وفق طريقتين:

الخزينة = خزينة الأصول - خزينة الخصوم.

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

ويمكن عرض حالات الخزينة كالتالي<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> ولد رويس نذيرة، الأصول المتداولة ومدى تأثيرها في التحليل المالي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة سعد دحلب البلدة، الجزائر، 2010، ص 91.

<sup>2</sup> شوية دليلة، دور التحليل المالي: المؤسسة، المذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية، بومرداس، الجزائر، 2005، ص 37.

<sup>3</sup> بوشاشي بوعلام، المسير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، بدون طبعة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، دون سنة النشر، ص 110.

<sup>4</sup> بوشاشي بوعلام، المرجع السابق، ص 112.

أ- خزينة سالبة: وهي الأصعب والأخطر، حيث الموارد الدائمة غير كافية لتمويل احتياجات رأس مال العامل، فالمؤسسة عاجزة عن توفير السيولة مقارنة بالديون المستحقة ( $FR < BFR$ )

ب- خزينة معدومة: معناه أن رأس المال العامل = الاحتياج إلى رأس المال العامل، أو أن المؤسسة لا توفر؛ أي هامش أمان لا بد من البحث عن موارد مالية جديدة لضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية ( $FR = BFR$ ).

ج- خزينة موجبة: وهي وضعية حسنة؛ أي أن التوازن المالي موجود في المؤسسة، لكن الوصول إلى الوضعية المثلى لا بد على المسير المالي من اتخاذ قرارات مثل توظيف هذا الفائض على المدى القصير ( $FR > BFR$ ).

### ثالثاً: التحليل المالي بواسطة النسب المالية.

تتاح أمام المحلل المالي عدة نسب مالية لمعرفة وتقييم لأداء للمؤسسة وترشيد قراراتها، وقد اخترنا من بينها النسب التالية.

#### 1- نسب السيولة.

تعنى السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة، سواء أكانت منتظرة أو غير منتظرة، عند استحقاقها من خلال التدفقات النقدية الناتجة عن المبيعات وتحصيل بالدرجة الأولى<sup>1</sup>.

1.1. نسبة السيولة العامة: تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في الأجل القصير، وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية.

- إذا كانت النسبة  $< 1$  معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة بالتالي يمكنها من مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل بمعنى آخر أنها القدرة على الدفع .

- إذا كانت السيولة العامة  $> 1$  المؤسسة في وضعية حرجة عليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو إنقاص في الديون القصيرة الأجل.

2.1. نسبة السيولة المختصرة: توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون القصيرة الأجل انطلاقاً من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتا تحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة المختصرة = (الأصول الجارية - المخزونات) / خصوم جارية.

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص 196 .

من المستحسن أن تكون نسبة السيولة المختصرة 0,6 وهو الحد الأدنى حتى تتمكن المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

**3.1. نسبة السيولة الآنية (الفورية):** تعتبر هذه النسبة عن سيولة المؤسسة أكثر من نسبة السيولة المختصرة، يمكن من خلالها مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت مع الديون القصيرة الأجل، وتحسب كما يلي:

نسبة السيولة الآنية = خزينة الأصول / خصوم جارية.

نسبة 0,3 تعتبر مريحة جدا لمسير الخزينة.

## 2- نسب التمويل.

تعد هذه النسبة مؤشر تقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة والأجنبية في تمويلها العالم ومن أهم هذه النسب<sup>1</sup>:

**1.2. نسبة المديونية:** يقصد بهذه النسبة مدى اعتماد هذه المؤسسة على الديون الخارجية في تمويل أصولها لأنّ هذه النسب تهم بالأخص المقرضين الذين يهمهم مصير أموالهم، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة المديونية = مجموع الديون / مجموع الأصول.

إذا أرادت المؤسسة أن يكون الدائنون على ثقة بها ضمن المستحسن أن تكون هذه النسبة أقل من 0,5.

**2.2. نسبة الاستقلالية المالية:** هذه النسبة تقوم بمقارنة الأموال الخاصة بالديون، وتدعى أيضا بالذاتية المالية تستعمل أيضا من طرف البنوك وهذا لمعرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الداخلي في حالة طلب قرض فإنّ البنك يأخذ القرار على أساس هذه النسبة، وتحسب كما يلي:

نسبة الاستقلالية المالية = الأصول الخاصة / مجموع الديون.

من المستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من 1، إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد هذا يعني أنّ المؤسسة مستقلة ماليا؛ أي تعتمد على المصادر الداخلية للتمويل أكبر من المصادر الخارجية.

**3.2. نسبة رأس المال العامل الدائم:** يعنى بهذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تغطية الأموال الدائمة لأصول الثابتة انطلاقا من مبدأ التوازن بين الموارد الدائمة والاستعمالات الثابتة تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

<sup>1</sup> عبير عبد القادر، علالي محمد، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، معهد تكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016 - 2017، ص 27.

نسبة رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الجارية.

من المستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، هذا يدل على وجود رأس المال العامل الدائم موجب.

#### 4.2. نسبة التمويل الخاص: تحسب كما يلي:

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول غير الجارية.

تعبر هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

#### 3- نسب المردودية.

تعرف المردودية على أنها الثمرة التي يجتنبها المؤسسة من عدد كبير من القرارات والسياسات التي نفذتها ويمكن عرضها كما يلي<sup>1</sup>:

**1.3. المردودية الاقتصادية:** وهي المردودية من وجهة نظر الوسائل المستعملة من قبل المؤسسة لممارسة نشاطها، وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول.

تبين فعالية استخدام رؤوس الأموال المستثمرة؛ أي مدى مساهمة المؤسسة في المحيط الاجتماعي والاقتصادي.

**2.3. المردودية المالية:** تهتم المردودية المالية بدرجة كبيرة بالمساهمين، فإذا كانت النسبة مرتفعة لاسيما إذا كانت أكبر من نسبة الفائدة المطبقة على السوق المالي فإن المؤسسة لا تجد صعوبة في الرفع في أموالها الخاصة، وتحسب كما يلي:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

**3.3. المردودية التجارية:** وتحسب وفق العلاقة التالية:

المردودية التجارية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال.

تستعملها المؤسسة عادة لمعرفة كفاءتها في القطاع الذي تنتمي إليه، وذلك بمقارنة هذه النسبة مع نسب بعض المؤسسات المنافسة في نفس القطاع.

#### 4- نسب الدوران.

تهتم المؤسسة بسرعة دوران أصولها المتداولة حتى تحقق أعلى ربح وتوجد عدة نسب دوران نلخصها في ما يلي:

<sup>1</sup> بوشاشي بوعلام، المرجع السابق، ص 243.

**1.4. مدة دوران المخزون: ( مخزون المواد الأولية/ مخ-1مخ-2+ مشتريات المواد الأولية)  $\times 360$  .**

تسمح هذه النسبة بتقدير عدد المرات التي يتحدد فيها المخزون؛ أي المدة التي يستغرقها ليتحول من شكل مخزون إلى شكل حقوق في حالة البيع بالأجل أو إلى متاحات في حالة البيع الفوري.

**2.4. مدة دوران العملاء:**

{العملاء + أوراق القبض - تسبيقات العملاء / المبيعات (صافي الدفع)  $\times 360 > 90$  يوم

متوسط فترة التحصيل تقيس كفاءة الإدارة في تحصيل ديونها ومن مصلحة المؤسسة أن تكون هذه المدة أقصر ما يمكن، حتى تستطيع أن تحصل على سيولة بأسرع وقت ممكن، لهذا إذا كانت فترة التحصيل كبيرة نقول أنّ سياسات التحصيل في المؤسسة غير فعالة وأنّ المؤسسة تواجه مشاكل كبيرة في التحصيل من الزبائن وهذا ما يزيد من احتمالات حصول الديون المعدومة.

**3.4. مدة دوران الموردين:**

(موردين + أوراق الدفع / مشتريات الفصل الأخير)  $\times 360 > 90$  يوم .

تعكس هذه النسبة فترات سداد المؤسسة لديونها لهذا فمن المستحسن أن تكون هذه الفترة كبيرة عن فترة التحصيل لضمان وجود سيولة تسمح للمؤسسة بسداد ديونها في الوقت المناسب، ولكن يجب أن لا تتضرر سمعة المؤسسة الائتمانية من جراء إطالة فترة التسديد أكثر من اللازم.

**المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي.**

**أولاً: مفهوم الأداء المالي وأهميته دراسته**

**1- مفهوم الأداء المالي:**

يعتبر الأداء المالي عن تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء<sup>1</sup>.

كما يعرف أيضا على أنه: قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات

الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة<sup>2</sup>.

ويعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> وائل محمد، طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقات التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص 50.

<sup>2</sup> أمال بالحمو، تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام جدول تدفقات الخزينة، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قايدى، كلية العلوم الاقتصادية، 2012 - 2013، ص 03.

<sup>3</sup> ددان عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد الرابع، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006، ص 122.

-العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛

-أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسير على مردودية الأموال الخاصة؛

-مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فرائض وأرباح؛

-مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

نستنتج من خلال التعاريف السابقة أنّ الأداء المالي هو مدى قدرة المؤسسة في الاستغلال الأمثل

لمواردها (موارد مالية ومعنوية) من أجل تعظيم الثروة وتحقيق الأهداف المحددة مسبقا من طرف الإدارة،

كما للأداء المالي من الكشف عن مواقع القوة والضعف فيها.

**2-أهمية دراسة الأداء المالي: فإنها تتابع من خلال الآتي<sup>1</sup>:**

-متابعة ومعرفة نشاط المنشأة وطبيعته؛

-متابعة ومعرفة بالظروف المالية والاقتصادية المحيطة؛

-المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية؛

- المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية.

**ثانيا: تقييم الأداء المالي أهدافه، خطواته، ومقوماته.**

إنّ التطرق إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام أدوات التحليل المالي بدراسة نظرية

يعد مطلباً ضرورياً للإحاطة بجوانب الموضوع.

**1-مفهوم تقييم الأداء المالي:**

تقييم الأداء المالي للمؤسسة هو تقديم حكماً ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية

المتاحة لإدارة المؤسسة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة<sup>2</sup>.

**2-أهداف تقييم الأداء المالي:**

يمكننا التطرق لأهم أهداف تقييم الأداء في ما يلي<sup>3</sup>:

-**تقييم النشاط والنتائج:** تهتم في كيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على

تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير وهي أرصدة توضح المراحل التي تتشكل من

خلالها الربح أو الخسارة.

<sup>1</sup> هندي منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1989، ص 25.

<sup>2</sup> حنفي عبد الغفار، الإدارة المالية، بدون طبعة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1990، ص 216.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 218.

-تحليل الهيكل المالي: يتمثل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة في الأموال الخاصة ومصادر الاستدانة والهدف منه هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي، المرودية والملائمة المالية.

-تقييم المرودية: تعتبر المرودية الأساس الرئيسي الذي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة، كما تعتبر ضمان للبقاء والنمو والاستمرارية، وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء المالي.

### 3-خطوات تقييم الأداء المالي:

لا يوجد اتفاق على خطوات محددة لعملية تقييم الأداء، لكن هنالك منهج وطريق لا بد أن يمر بها المقيم الذي يشمل<sup>1</sup>:

-جمع المعلومات: تتمثل الخطوات الأولى في جمع كل المعلومات المتاحة عن الشركة والمنتجات والأسواق ومنافسيها، سواء من بيانات عامة أو من خلال (دراسات القطاع وملاحظات المحللين الماليين)، وعادة ما يتم استكمال هذه المرحلة من المعرفة العامة بالمؤسسة بإجراء مقابلات مع الإدارة العليا والإدارة التنفيذية، وكذلك زيارات ميدانية على أرض الواقع.

-إجراء تشخيص اقتصادي: يتم استخدام التحليل الاقتصادي في المقام الأول يهدف فهم نموذج الأعمال للشركة أو المجموعة من نقطة بعد استراتيجي والمالي، ويتيح التحليل الاستراتيجي إلقاء نظرة على الوضع التنافس للشركة، والفرص المتاحة في السوق.

-اختيار طريقة التقييم الصحيحة: يتم خلال هذه المرحلة تحديد الطريقة التي سيتم استخدامها في تقييم الأداء ويتوقف اختيار أسلوب معين على عدة عوامل خصائص الشركة، أهداف المشتريين وأفق الاستثمار، كما يعتمد هذا الخيار أيضا على توافر البيانات أو ظروف السوق في وقت التقييم.

-وضع خطة عمل: من ناحية النظرية، فإن أسلوب الاكتوارية عادة ما يكون هو الأنسب لأنه يفترض أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية الناتجة عن أنشطتها، لكن هذا الأسلوب يتطلب خطة عمل لتطوير وتقييم كمية من إمكانيات التفاعل في حالة الاندماج مع مجموعة أخرى.

-تحديد الافتراضات ومحددات التقييم: يتم خلال هذه المرحلة وضع الافتراضات أو المعايير التي يتم على أساسها تقييم الأداء وتتوقف هذه المعايير حسب نوع الأداء المقيم.

<sup>1</sup> Aminata fall, *Evaluation de la performance financière d'une entreprise cas de la sar*, entre africain d'études supérieure en gestion, avril 2014, pp 42- 43.

- 
- بناء مجموعة والتقييم وحصر القيمة: يسعى المقيم أو المحلل خلال هذه المرحلة لبناء مجموعة من القيم بتحديد قيم الحد الأدنى والحد الأقصى للعنصر المراد تقييمه.
- النتائج وتحديد الانحرافات والمسؤوليات: بعد القيام بعملية تحديد القيم وحصنها يبقى معرفة القيم التي لا تتوافق والمعايير الموضوعية وتحديد حجم انحرافها عن المعيار وتحديد المسؤول عن وقوع هذه الانحرافات، يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي وفق المخطط الموالي:
- الشكل رقم (2): خطوات تقييم الأداء المالي.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة الدراسات السابقة.

لا شك أنّ لموضوع التحليل المالي بالمؤشرات المالية أهمية بالغة أدركها الباحثون فجاءت مساهمتهم في تناولات عديدة لهذا الموضوع، وسنتناول في هذا المبحث على سبيل المثال لا حصر لدراسات سابقة ذات العلاقات بمتطلبات الدراسة.

**المطلب الأول: دراسات سابقة محلية.**

من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض دراسات سابقة.

**أولاً: دراسة لـ: علاق فاطمة:**

عنوان الدراسة: "دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة في التدقيق المحاسبي".  
والدراسة عبارة عن مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة الشهيد حمد لخضر بالوادي، سنة 2015م.  
طرحنا هذه الدراسة الإشكالية التالية: ما هو دور التحليل المالي في تحديد علاقة المؤسسة مع بيئتها المالية؟ وهل يمكن تحسين هذه العلاقة من خلال التحكم في المؤشرات والنسب المالية المتعلقة خاصة بمركز الذمة المالية ودورة الاستغلال؟

وتمثلت الفرضيات في نقاط التالية إنّ علاقة المؤسسة مع محيطها المالي علاقة تبادلية وتكاملية بين وظيفتها المالية والمؤسسات المؤثرة فيها من أسواق مالية، بنوك، أسواق وعملاء ... . واستغلال هذا المحيط بأفضل الطرق وتعتبر هذه العلاقة متغيرة ومتجددة باستمرار تغير الظروف الاقتصادية والتنظيمية الوظيفة المالية من بين الوظائف الأساسية في المؤسسة والتي تؤثر في المحيط المالي وتتأثر به على المدى الطويل والقصير، هذا ما ينجم على المؤسسة تسيير عناصرها المالية وفق المنظورين السابقين بالأخذ بعين الاعتبار بالفرضية السابقة، يمكننا تقسيم المؤشرات المالية المستخدمة في دراسة العلاقة بين المؤسسة ومحيطها المالي إلى مؤشرات طويلة وقصيرة الأجل، وتسيير العناصر السابقة سوف يؤدي إلى تحسين علاقة المؤسسة المالية مع محيطها المالي وتعظيم استفادتها منه ، تم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي للإجابة على إشكالية الموضوع،

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنّ الوضعية المالية تعد المحرك الأساسي لنشاط المؤسسة والممول لأي حركة تقوم بها هذه الأخيرة، ومهما كان حجم وطبيعة نشاط المؤسسة فإنها تحاول الاعتماد على وسائلها الداخلية لتمويل احتياجاتها.

ثانيا: دراسة لـ: سمير حماد:

عنوان الدراسة: " عنوان الدور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية"

والدراسة عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، وتندرج ضمن تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة، سنة 2018م.

وتلخصت مشكلة الدراسة في: ما أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة الاقتصادية؟، ولحل هذه المشكلة توصل الباحث إلى صياغة هذه الفرضيات: يعتبر التحليل المالي أداة مهمة في عملية تسيير، حيث أنه يقوم بتقديم المعلومات للمسيرين التي تساعدهم وتفيدهم في عملية اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية وسياسات توزيع الأرباح، التحليل المالي يمكن من تحليل التشغيلية والمالية ويهدي المناخ المناسب لاتخاذ القرارات المستقبلية لا يكشف لنا التحليل المالي نقاط الضعف في البيئة المالية للمؤسسة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

للإجابة عن التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي.

وتلخصت نتائج هذه الدراسة في أنّ التحليل المالي أداة جد فعالة لكشف وتشخيص وضعية المؤسسات، كما له دور مهم في ترشيد قرارات المدراء من خلال التفسيرات التي يعطيها، تستخدم مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية كأحد أدوات التحليل المالي في المؤسسة لاتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بمصادر تمويل وتغطية ديونها واحتياجاتها واتخاذ قرارات الاستثمار.

المطلب الثاني: دراسات سابقة أجنبية.

سنتناول في هذا المطلب دراسات سابقة أجنبية.

أولا: دراسة من إعداد الطالب أيمن هشام عزريل:

عنوان الدراسة: " دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادية والتجارية".

والدراسة عبارة عن مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، السعودية، جامعة الأمير مقرن، سنة 2015م.

تمثلت مشكلة الدراسة في ما دور التحليل المالي في تحديد المسار الاقتصادي في الشركات التجارية في محافظة نابلس؟، اختبرت الدراسة الفرضيات التالية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0,05 >$ ) حول دور التحليل المالي في تحديد المسار الاقتصادي للمؤسسة يعزى لمتغير الجنس، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0,05$ ) حول دور التحليل المالي في

تحديد المسار الاقتصادي للمؤسسة يعزى لمتغير المؤهل العلمي، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) حول دور التحليل المالي في تحديد المسار الاقتصادي للمؤسسة يعزى لمتغير التخصص.

وتم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي للوصول إلى مجموعة من النتائج أهمها التحليل المالي ضروري جدا وهم ويحصل على التأييد، وتهتم المؤسسات على تحسين قدرات الموظفين والعاملين فيها من خلال إعطاء دورات تدريبية في مجال التحليل المالي، هناك أطراف عديدة تستفيد من عملية التحليل المالي عند اتخاذ القرارات سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها تتفاوت من حيث اهتمام كل منها بنتائج عمليات التحليل، يساهم التحليل المالي في تنفيذ الخطط الطويلة وقصيرة المدى بدقة وثقة عالية.

**ثانيا: دراسة من إعداد الطالب آدم إسماعيل محمود محمد:**

عنوان الدراسة: " أثر التحليل المالي في اتخاذ قرارات استثمارية " :

الدراسة عبارة عن مذكرة تكميلية لنيل شهادة ماجستير، تدرج ضمن تخصص إدارة مالية، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات التجارية، السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، سنة 2017م. تتلخص مشكلة الدراسة في ما مدى تأثير التحليل المالي على اتخاذ القرارات الاستثمارية، وللإجابة على هذه الإشكالية تم اختيار الفرضيات التالية:

يؤثر تحليل نسب السيولة على اتخاذ القرارات الاستثمارية في المنشأة، تؤثر نسب القوة إدارية على اتخاذ القرارات الاستثمارية، يؤثر تحليل كفاية استخدام الأصول بالمنشأة على اتخاذ القرارات الاستثمارية، وللتأكد من صحة هذه الفرضيات تم إتباع المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، حيث توصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: تحليل نسب السيولة له تأثير فعال على اتخاذ القرارات الاستثمارية في المنشأة، عدم توفر السيولة الكافية في المنشأة، من أهم العوامل التي تقود إدارة المنشأة إلى تأجيل اتخاذ القرارات الاستثمارية، حجم الأصول المتداولة التي تمتلكها المنشأة في فترة معينة يؤثر في اتخاذ القرارات الاستثمارية جديدة قصيرة الأجل.

**المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية:**

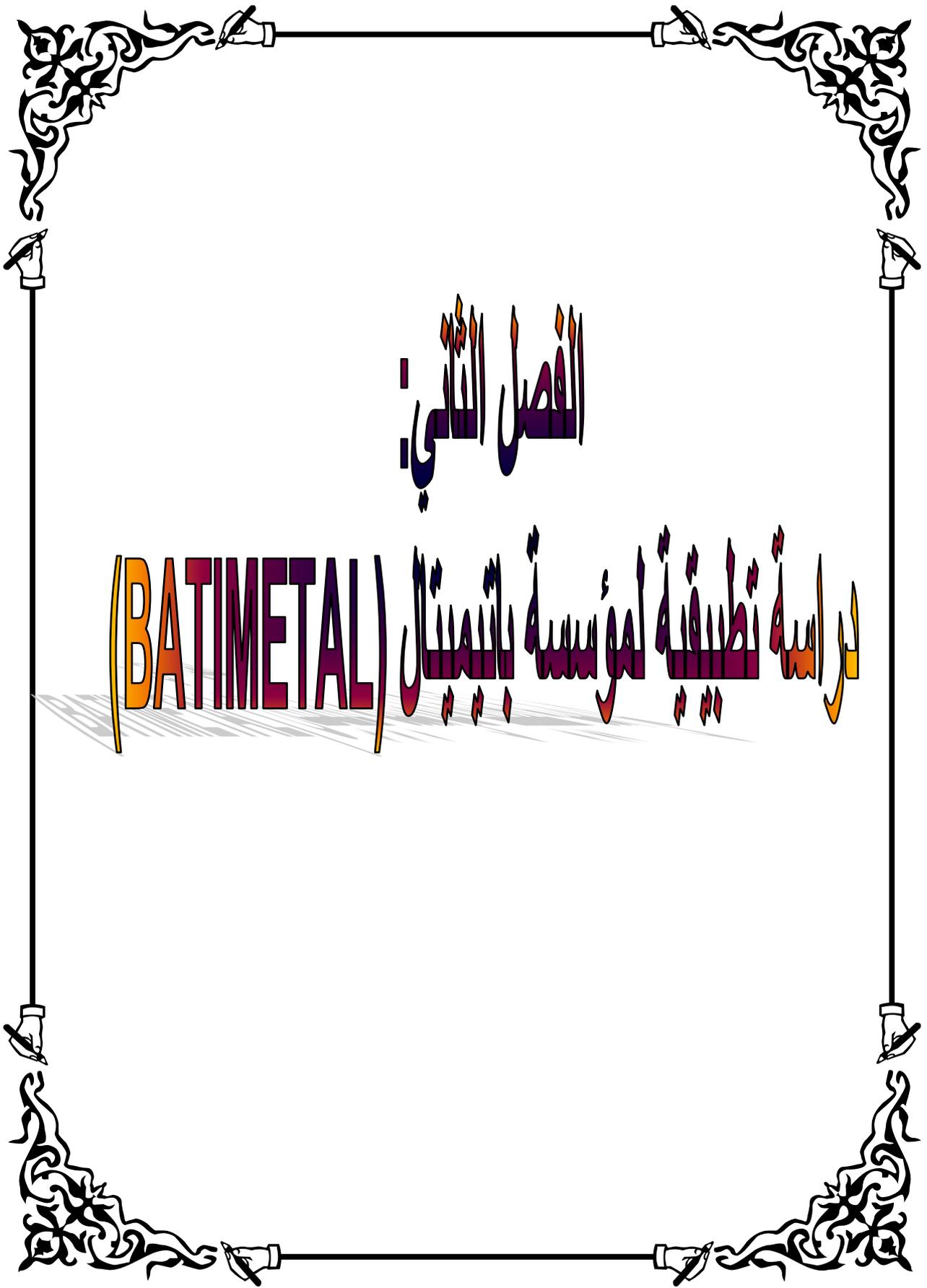
الجدول الموالي يبين أوجه الاختلاف والتوافق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

المقارنة	الدراسة
تختلف نوعا ما عن الدراسة الحالية من حيث الهدف، حيث هدفت الدراسة محل البحث إلى تبيان قدرة التحليل المالي على تقييم الأداء	الدراسة الأولى

<p>لمؤسسة اقتصادية، في حين غاية الدراسة السابقة إبراز أهمية التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة في التدقيق المحاسبي.</p>	
<p>تقاطعت هذه الدراسة مع الدراسة السابقة في المنهج والطريقة، حيث اعتمدت كلتا الدراستين على المنهج الوصفي مع استخدام الأسلوب التحليلي، وتناولتا دراسة حالة لتقييم الأداء لمؤسسة اقتصادية.</p>	<p>الدراسة الثانية</p>
<p>تقاطعت الدراسة مع موضوعنا في الأدوات المستخدمة فكلاهما اعتمدتا على القوائم المالية التي تخص المؤسسة محل الدراسة وإتباع منهج واحد هو المنهج الوصفي التحليلي.</p>	<p>الدراسة الثالثة</p>
<p>تقاطعت الدراسة مع موضوع دراستنا في مجمع الدراسة، حين استهدفت كلتا الدراستين مؤسسة اقتصادية مع الاعتماد نفس أدوات التحليل المالي.</p>	<p>الدراسة الرابعة</p>

**خلاصة الفصل:**

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم محاور التحليل المالي وقدمنا مفهومًا عامًا له ودوره في تقييم المؤسسة، وبينًا أهدافه والجهات المستفيدة منه، ثم عرضنا أهم الوثائق التي يستعين بها المحلل المالي المتمثلة في الميزانية المالية وجدول حساب النتائج، وجدول تدفقات أموال الخزينة، من أجل تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ولتوضيح ذلك أكثر استعنا بالدراسات السابقة.



الفصل الثاني

دراسة نظمية لمؤسسة الباتيمتال (BATIMETAL)

## تمهيد:

تهدف كل مؤسسة اقتصادية سواء أكانت تجارية أو صناعية أو خدماتية بشكل رئيسي إلى تحقيق الربح من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وذلك من أجل الحفاظ على بقائها واستمراريتها وتحقيق وضعية مالية مريحة، ولهذا وجب على كل مؤسسة تقييم أدائها من خلال الاعتماد على تقنيات التحليل المالي، ومن بين هذه المؤسسات مؤسسة باتيميتال التي هي محل الدراسة، ولهذا قمنا بتقسيم الفصل التطبيقي إلى مبحثين:

المبحث الأول: البطاقة الفنية لمؤسسة باتيميتال.

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة باتيميتال.

**المبحث الأول: البطاقة الفنية لمؤسسة باتيميتال (BATIMETAL) .**

نعرض في هذا المبحث نشأة وماهية مؤسسة باتيميتال، مهامها ونشاطاتها، وهيكلها التنظيمي، وأهدافها.

**المطلب الأول: نشأة مؤسسة باتيميتال (BATIMETAL) .**

**أولاً: نشأتها.**

يعود تأسيس شركة المباني الصناعية والنحاس إلى سنة 1902م على يد "أندري دورفورن" ثم بعد الاستقلال وفي سنة 1968م ظهرت تحت اسم S-N-METAL وهي المؤسسة الاقتصادية التي تفرعت إلي أربع مؤسسات/ E-N-C-C/EROUIAL/BATIMETAL ، وبعد ذلك وفي سنة 1983م في إطار سياسية إعادة الهيكلة.

للمؤسسات التابعة للشركة القابضة المسماة SIDNETT HOLDINGPUBLI وفي ديسمبر 1997م تفرعت مؤسسة BATIMETAL بدورها إلى سبع وحدات وهي:

- BATIGEC مكلفة بالهندسة المدنية المعمارية.
- BATICIM إنتاج الأعمدة الحديدية الكهربائية.
- BATIRIM تختص بتركيب وصيانة المواد المعدنية.
- BATINCO مكلفة بالدارسات التقنية.
- BATICOMPO صناعة الأغشية المعدنية.
- COTRANS مكلفة بالنقل والعبور للمواد المستوردة والمشتريات.
- BATICICI شركة المباني الصناعية، وهي محل الدراسة، تختص في إنتاج البناءات الحديدية والتتحييس.

**ثانياً: تعريفها.**

المفهوم العام للوحدة BATICICI OUEST هي واحدة من بين سبعة فروع لمؤسسة المباني الصناعية BATIMETAL، وهي مؤسسة ذات أسهم برأسمال قدره 10650000000 دج، وحالياً رأسمالها يقدر بـ 108580000000 دج

ساهم في إنشائها مجموعة مؤسسات تتمثل في SUMETAL الجزائر APMC فرنسا KHEIRCHEIMD HUMBOURG روسيا الفدرالية وتختص مؤسسة BATICICI في البناءات المصنعة بما فيها الهياكل المعدنية والصناعات النحاسية تقع في الجهة الغربية للولاية وتتربع على مساحة

2145.915 وتسخر له طاقة بشرية وتكنولوجية معتبرة من أجل تسديد الأهداف المسطرة إذ أنّها تضمن حاليا 326 عاملا كالتالي:

• إطارات وعددهم 70.

• تحكم إشراف (maitrise) وعددهم 124.

• أعوان تنفيذ (exécution) وعددهم 132.

قسمت شركة المباني الصناعية والنحاس BATICIC إلى خمس وحدات على مستوى القطر الوطني (وحدة عنابة، حسين داي، عين الدفلى، الأغواط، وهران) مقرها الاجتماعي في عين الدفلى (المديرية العامة) التي كانت المديرية العامة للمؤسسة الأم.

وتبعا لسياسة إعادة الهيكلة التي اعتمدها المؤسسة الأم بتاريخ 01/01/2005 تم تجميع الوحدات كالتالي:

• وحدة حسين داي + وحدة الأغواط وسميت BATICIC CENTRE

• وحدة عين الدفلى + وحدة وهران وسميت BATICIC OUEST

تختص المؤسسة في إنتاج كل المواد الحديدية والصناعات النحاسية والبناءات المعدنية وذلك استجابة لطلبات الزبون الموجهة إلى اقتصاد السوق بمقتضيات المنافسة بكل أشكالها.

**ثالثا: مهامها ونشاطاتها.**

**أ- مهام مؤسسة باتيميتال (BATIMETAL):**

عملت المؤسسة علي تنويع نشاطاتها من أجل تحقيق أكبر قدر من الأهداف المخطط لها وتمثل هذه النشاطات فيما يلي:

• الدراسات: أي دراسة تقنية للمشروع من حيث محيط المتطلبات اللازمة.

• التصنيع: بناءً على الدراسات الموضوعية تتم عملية التصنيع.

• التركيب: بعد الدراسات والتصنيع يأتي التركيب ويكون بمخطط مرقم.

**ب- نشاط مؤسسة باتيميتال (BATIMETAL):**

في إطار التوجيهات والأهداف العامة لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية المقدمة من طرف الدولة فإن نشاطات الشركة تتمثل في:

• تصميم مباني وغيرها من المنجزات ذات الهيكل الحديدي.

• تنظيم وتكوير الهياكل ووسائل الصيانة التي تسمح بتطوير الإدعاءات ووسائل الإنتاج.

• مساعدة أصحاب المروعات في صميم التمهيدية.

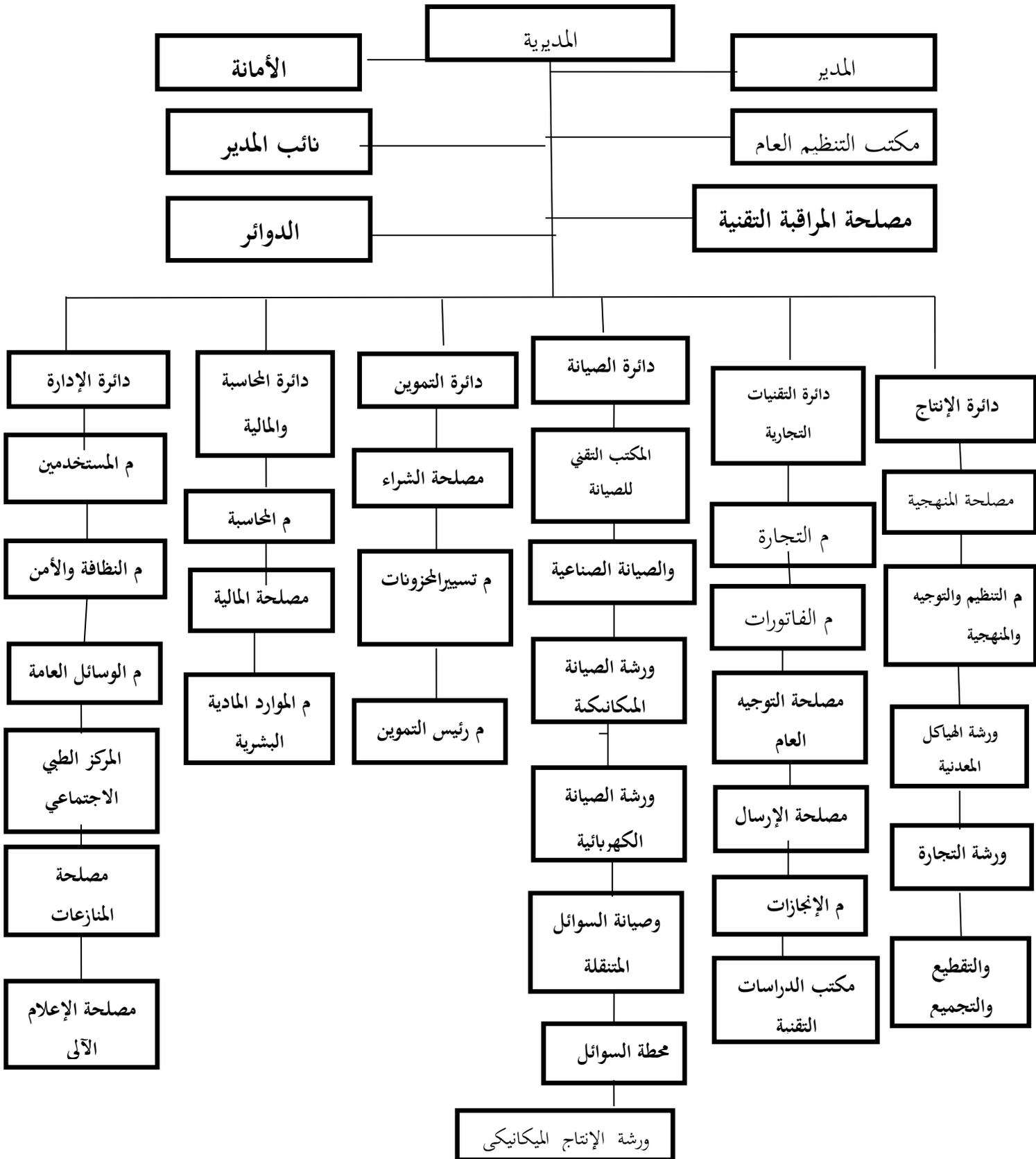
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة باتيميتال (BATIMETAL).

1- الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

يُمكن الهيكل التنظيمي من إعطاء صورة عاكسة للمؤسسة، حيث يبرز مختلف العلاقات التي تربط بين

العديد من المديریات والمصالح.

شكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لمؤسسة (BATIMETAL).



المصدر: (مصلحة الموارد البشرية)

2- أهداف مؤسسة باتيميتال (BATIMETAL):

- إن مؤسسة BATICIC لها مجموعة من الأهداف كغيرها من المؤسسات، وهي تعمل وفق إطار منظم وإستراتيجية مدروسة ذات دقة ومن بين هذه الأهداف التي تسعى لتحقيقها ما يلي:
- كسب أكبر حصة سوقية بين المنافسين لها.
  - الزيادة في المبيعات لتحقيق أكبر ربح ممكن.
  - تصدير المنتجات إلى خارج الوطن.
  - تلبية حاجات ورغبات المستهلكين.
  - العمل على إعطاء أحسن صورة لها.
  - تنمية النشاط السوقي وتحقيق أكبر مردودية ممكنة.
  - إمداد السوق الوطنية بمواد البناء والنحاس والمعادن.
  - المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال الصادرات.

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة باتيميتال (BATIMETAL):

نحاول في هذا المبحث عرض الميزانية المالية للسنوات التالية 2016-2017-2018، ومن ثم الحصول على الميزانية المختصرة.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج

أولاً: الميزانية المالية:

1- الأصول:

جدول رقم (03): الميزانية المفصلة لجانب الأصول خلال الفترة (2016-2018)

2018	2017	2016	الأصول
			الأصول الثابتة
2528427.76	3373961.10	212694.44	التثبيبات المعنوية
7087584756.60	7132178292.97	2770322187.87	التثبيبات العينية
5693806800.00	5693806800.00	1296504000.00	الأراضي
694790274.00	990900548.22	1011285516.13	المباني
428987682.60	447470944.75	462532671.74	تثبيبات عينية أخرى
-	-	-	تثبيبات في شكل امتيازات
21841216.44	53141869.68	85350678.56	تثبيبات جارية

98478667.70	2076842.00	2366842.00	تثبيبات مالية
-	-	-	سندات موضوعية، موضع المعادلة
-	-	-	المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة
-	-	-	السندات الأخرى المثبتة
1446007.35	2076842.00	2366842.00	القروض والأصول الأخرى غير الجارية
97032660.35	90768750.57	90255047.50	الضريبة
<b>7210433068.50</b>	<b>7281539716.32</b>	<b>2948507450.37</b>	<b>مجموع الأصول الثابتة</b>
782778725.37	624796798.79	725092840.52	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
2532887076.47	-	-	حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
1215718115.95	1112267468.88	1079858404.84	الزبائن
113332510.28	111104550.56	146035301.48	الضرائب وما يماثلها
-	-	-	حسابات خاصة واستخدامات مماثلة أخرى
-	-	-	الموجودات وما يماثلها
-	-	-	الأموال الموظفة والأموال الجارية الأخرى
231763146.76	432248796.18	292329449.75	أموال الخزينة
<b>3547428948.60</b>	<b>3349672777.73</b>	<b>3931347278.51</b>	<b>مجموع الأصول المتداولة</b>
<b>10757862017.10</b>	<b>10631212494.05</b>	<b>6879854728.88</b>	<b>مجموع الأصول</b>

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

2-الخصوم:

جدول رقم (04): الميزانية المفصلة لجانب الخصوم خلال الفترة (2016-2018)

2018	2017	2016	الخصوم
-	-	-	رأس المال الصادر
-	-	-	رأس المال غير المطلوب
-	-	-	العلاوات والاحتياطات
-	-	-	فارق إعادة التقييم
-	-	-	فارق المعادلة
108100442.09	37105130.34	197910131.39	النتيجة الصافية

5862162272.49	5825057142.15	122738720.76	رؤوس الأموال الخاصة أقساط الشركة
<b>5970262714.59</b>	<b>5862162272.49</b>	<b>1425297342.15</b>	<b>مجموع الأموال الخاصة</b>
3083904835.22	2996275314.54	3081336550.89	خصوم ثابتة
86683287.81	83360382.20	80310388.26	القروض والديون المالية
-	-	-	الضرائب المؤجلة غير الجارية
58804456.00	50601298.76	49528766.19	الديون الأخرى غير الجارية
			المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات
<b>3229392579.03</b>	<b>3130236995.50</b>	<b>3211204505.31</b>	<b>مجموع الخصوم الثابتة</b>
<b>9199655293.6</b>	<b>8992399268</b>	<b>4636501847.46</b>	<b>مجموع الأموال الدائمة</b>
384900350.83	361475309.31	392247394.87	الخصوم المتداولة
687176566.81	254074234.84	240875236.83	الموردون والحسابات الملحقة
311500011.70	112698280.02	156734657.62	الضرائب
174629794.14	910565401.89	1453397519.02	الديون الأخرى
-	-	98073.08	ديون خارجية
			خزينة الخصوم
<b>1558206723.48</b>	<b>1638813226.06</b>	<b>2243352881.42</b>	<b>مجموع الخصوم المتداولة</b>
<b>10757862017.10</b>	<b>10631212494.05</b>	<b>6879854728.88</b>	<b>المجموع العام</b>

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

-بيان تغيرات واتجاهات ميزانية المؤسسة:

**1-التحليل الأفقي:** نقوم باعتماد سنة 2016 هي سنة الأساس، وهذا ما يمكننا من رصد التغيرات الحادثة في مختلف البنود الواردة في ميزانية 2017 -2018، ونقوم لهذا الغرض بإعداد جدول خاص.

جدول رقم (05): التحليل الأفقي لميزانية مؤسسة باتيميتال.

التغير النسبي 2018	التغير المطلق 2018	التغير النسبي 2017	التغير المطلق 2017	البيان
10,88	2315733,32	58,62	124701,66	الأصول غير الجارية
				التثبيتات المعنوية
				التثبيتات العينية
55,83	4317262569	57,44	4361856105	الأراضي
33,16	4397302800	33,16	4397302800	المباني
(31,29)	(316495242)	(2,015)	(20384967,8)	تثبيتات عينية
(7,25)	(33544989,1)	(3,25)	(15061727)	أخرى
				تثبيتات جارية
(74,41)	(63509462,12)	(37,73)	(32208808,88)	تثبيتات مالية
36,80	87111825,7	(12,25)	(29000)	القروض
(38,90)	(920834,35)	(12,25)	(29000)	والأصول غير الجارية
				الضريبة
7,50	6777612,85	0,56	513703,07	
<b>114,4</b>	<b>4261925,61</b>	<b>146,95</b>	<b>4333032266</b>	<b>مجموع الأصول غير الجارية</b>
				الأصول الجارية
7,95	57685884,8	(13,83)	(100296121,5)	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
12,58	135859711	3,001	32409064	الزبائن
(22,39)	(32702791,2)	66,08	96501049,02	الضرائب وما يماثلها
(20,72)	(60566303)	(167,64)	(490080653,6)	أموال الخزينة

(9,76)	(383918330)	7,52	2956832549	مجموع الأصول الجارية
56,36	3878007282	54,52	3751357762	مجموع الأصول

318,87	4544965372	311,29	4436884930	مجموع الأموال الخاصة
8,3	2568285	94,60	2914938763	خصوم غير جارية
7,93	637289955	3,80	3049993,94	قروض والديون المالية
18,73	9275689,81	(89,78)	(444686467,3)	الضرائب المؤجلة غير الجارية المؤونات المدرجة في الحسابات
(89,94)	(2888271926)	(25,20)	(80967510)	مجموع الخصوم الجارية
98,41	4563153446	93,95	4355897,42	مجموع الأموال الدائمة
(1,87)	(7347044)	(7,84)	(30772085,5)	الخصوم الجارية الموردون والحسابات الملحقة
1,85	446301330	5,48	13198998	الضرائب الديون الأخرى
98,74	194765354,1	(28,09)	(44036377,6)	ديون خارجية خزينة الخصوم
(36,23)	(885146158)	(2,48)	(604593655)	مجموع الخصوم الجارية
56,36	3878007252	54,53	3751357762	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانية مؤسسة باتيميتال لسنة 2016-2017-2018.

من خلال الجدول يمكن استنتاج ما يلي:

أ-التثبيات العينية: أظهر الجدول ارتفاعا في قيمة تثبيات عينية بنسبة 57,44%، وقد تركزت هذه الزيادة أساسا في الأراضي، حيث قدرت النسبة خلال السنتين 33,16%.

ب-الزبائن: سجلت ارتفاعا بمعدل 12,85% سنة 2018، ويدل هذا على قدرة المؤسسة على تحصيل ديونها.

ج-الخصوم غير الجارية: أظهر الجدول انخفاضا في الخصوم غير الجارية حيث سجلت نسبتها 25,20% سنة 2017، و89,94% سنة 2018، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع قيمة المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا.

د-خصوم الجارية: أظهر الجدول ارتفاعا في الخصوم الجارية، حيث بلغت خلال سنتي 2017-2018 نسبة 24,42%، و36,23% على التوالي، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة قيمة ديون الخارجية خلال سنة 2018.

2-التحليل العمودي: يتم في هذا الجدول تحليل نسب مختلف بنود الميزانية إلى البند الرئيسي في الميزانية ألا وهو مجموع الأصول، مجموع الخصوم. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تحليل عمودي لميزانية مؤسسة باتيميتال.

ميزانية 2018		ميزانية 2017		البيان
%	المبالغ	%	المبالغ	
67,02	7210433068,50	68,49	7281539716,32	أصول غير جارية
75,88	7087584756,60	67,08	713278292,97	التثبيات العينية
52,92	5693806800	53,56	5693806800	الأراضي
6,46	694790274	9,32	990900548,22	المباني
3,99	428987682,60	0,21	447470944,75	تثبيات عينية أخرى
0,20	21841216,44	0,99	53141869,68	تثبيات جارية
0,91	98478667,70	0,19	2076842	تثبيات مالية

0,013	1446007,36	0,19	2076842	قروض والأصول الأخرى غير الجارية
0,90	97032660,35	0,85	90768750,57	الضريبة
32,97	3547428948,60	21,43	33499672777,73	الأصول الجارية
7,27	782772725,37	5,87	624796798,79	المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ
11,30	1215718115,95	10,46	1112267468,88	الزبائن
12,25	113332510,28	1,04	111104550,56	الضرائب وما يمثلها
2,15	231763146,76	4,06	432248796,18	أموال الخزينة
100	10757862017,10	100	10631212494,05	مجموع الأصول
55,49	5970262714,59	55,14	5862162272,49	الأموال الخاصة
30,01	3229392579,03	29,44	3130236995,50	خصوم غير جارية
28,66	3083904835,22	28,18	2996275314,53	القروض والديون المالية
0,80	86683287,51	0,78	33360382,20	الضرائب المؤجلة
5,46	58804456	0,47	50601298,76	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات
46,66	1558206723,48	15,41	1638813226,06	الخصوم الجارية
75,77	384900350,83	3,40	361475309,31	الموردون والحسابات الجارية

6,38	687176566.81	2,39	254074234,84	الضرائب
2,89	311500011,70	1,06	112698280,02	الديون الأخرى
1,62	1746299794,14	8,56	910565401,89	ديون خارجية
100	10757862017,10	100	10631212494,05	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية مؤسسة باتيميتال 2016-2017-2018.

أ- هيكل الأصول: يمكن من خلال الجدول توضيح هيكل الأصول في المؤسسة، حيث نجد أنّ الأصول غير الجارية تشكل 68% من مجموع الأصول، في حين نلاحظ أنّ التثبيات العينية ارتفعت خلال سنة 2018 بنسبة 75,88% مقارنة بسنة 2017، وذلك راجع إلى ارتفاع قيمة تثبيات العينية الأخرى بنسبة 3,99%، في حين بلغت نسبة الأصول الجارية 32% من مجموع الأصول، وهناك ارتفاع كل من الوزن النسبي للمخزون ومنتجات قيد التنفيذ بمعدل 7,27%، والزيائن بمعدل 11,30%، والضرائب وما يماثله بنسبة 12,25%.

ب- في ما يتعلق بمصادر تمويل المؤسسة: في الشق الثاني من الجدول الذي يتعلق بمصادر التمويل في المؤسسة (الخصوم والأموال الخاصة)، فيتضح فيه بشكل واضح بأن مؤسسة باتيميتال تعتمد على التمويل الداخلي على حساب مصادر التمويل الخارجي، حيث تُقدر الأموال الخاصة خلال سنتي 2017-2018 بنسبة 55%، في حين مصادر التمويل الخارجي طويل الأجل قُدرت بـ 30%، أما مصادر التمويل الخارجي قصير الأجل تُمثل نسبة 15%.

نقوم من خلال ما قدمناه بإعداد الميزانية المالية المختصرة للسنوات الثلاث.

الجدول رقم (07): الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول للفترة ما بين (2016-2018).

2018	2017	2016	الأصول
7210433068.50	7281539716.32	2948507450.37	الأصول الثابتة:
3547428948.60	3349672777.73	3931347278.51	الأصول المتداولة:
78277898.37	624796798.79	725092840.52	المخزونات
3237387903.4	2292627182.7	38296024988	حقوق المؤسسة لدى الغير
231763146.76	432248796.18	292329449.75	المتاحات (الصندوق - البنك)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (08): الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم الفترة ما بين (2016-2018).

2018	2017	2016	الخصوم
<b>9199655293.6</b>	<b>8992399268</b>	<b>4636501847.46</b>	<u>الأموال الدائمة:</u>
5970262714.59	5862162272.49	1425297342.15	الأموال الخاصة
3083904835.22	2996275314.54	3081336550.89	الديون المتوسطة والطويلة
145487743.78	133961680.96	129867954.41	الاستحقاقات المؤجلة الأكثر من سنة
<b>1558206723.48</b>	<b>1638813226.06</b>	<b>2243352881.42</b>	<u>القروض قصيرة الأجل:</u>
384900350.83	361475309.31	392247394.87.6	المورد وملحقته
1173306372.6	1277337916.8	1851105486.6	الاعتمادات البنكية الجارية
<b>10757862017.10</b>	<b>10631212494.05</b>	<b>6879854728.88</b>	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ثانيا: عرض جدول حسابات النتائج والأرصدة الوسيطة للتسيير.

الجدول رقم (09): جدول حساب النتائج حسب الطبيعة للفترة ما بين (2016-2018).

2018	2017	2016	البيان
1074521479.9	1057567971.2	1282860415.4	المبيعات والمنتجات الملحقة
158217575.28	-43402087.59	8004849.97	تغيرات المخزون
-	-	-	الإنتاج المثبت
-	-	-	إعانات الاستغلال
<b>1232739055.21</b>	<b>1014165883.62</b>	<b>1282865265.36</b>	إنتاج السنة المالية
597754779.84	535740852.93	597754779.84	المشتريات المستهلكة
53695160.36	37410430.18	492042.46	الخدمات الخارجية والمستهلكات الأخرى
<b>774374378.47</b>	<b>572813465.28</b>	<b>668246822.30</b>	استهلاك السنة المالية
<b>658364676.74</b>	<b>441352418.34</b>	<b>614618443.06</b>	القيمة المضافة للاستغلال
220122029.42	265119978.15	280165748.36	أعباء المستخدمين
10451943.96	6569475.68	5663299.18	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
<b>227790703.36</b>	<b>169662964.51</b>	<b>328789395.52</b>	إجمالي فائض الاستغلال

88075551.84	2054017.88	24592233.00	المنتجات العملياتية الأخرى
10033165.97	34660305.52	60741790.00	الأعباء العملياتية الأخرى
111084232.18	89475900.79	90960011.46	مخصصات الاهتلاك
-	161431.72	6764362.82	استرجاع على خسائر القيمة
<b>194748857.04</b>	<b>47742207.80</b>	<b>208444189.88</b>	<b>النتيجة العملياتية</b>
378754.64	18558714.20	1234463.56	المنتجات المالية
89968173.76	26659500.79	3576641.42	الأعباء المالية
<b>-89589419.12</b>	<b>-8100786.59</b>	<b>-2342177.86</b>	<b>النتيجة المالية</b>
<b>105159437.92</b>	<b>39641421.21</b>	<b>206102012.02</b>	<b>النتيجة العادية قبل الضرائب</b>
-	-	-	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج
-2941004.17	2536290.87	8191880.63	العادية
1321193361.69	1034940047.08	1315456324.74	الضرائب المؤجلة عن النتائج
1213092919.60	997834917.08	1117456193.35	العادية
			مجموع منتوجات الأنشطة العادية
			مجموع أعباء الأنشطة العادية
<b>108100442.09</b>	<b>37105130.34</b>	<b>197910131.9</b>	<b>النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>
-	-	-	عناصر غير عادية - منتوجات
-	-	-	عناصر غير عادية - أعباء
<b>108100442.09</b>	<b>37105130.34</b>	<b>197910131.9</b>	<b>النتيجة الغير العادية</b>
<b>108100442.09</b>	<b>37105130.34</b>	<b>197910131.9</b>	<b>صافي نتيجة السنة المالية</b>

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (10): جدول دراسة الأرصدة الوسيطة للتسيير.

2018	2017	2016	البيان
1232739055,21	1014165883,62	1282865265,36	إنتاج السنة المالية
218573172	(268699382)	-	قيمة التغير
0,016	(17,03 )	-	نسبة التغير
774374378,47	572813465,28	668246822,30	استهلاك السنة المالية
201560913,2	(95433357,1)	-	قيمة التغير

35,18	(14,28 )	-	نسبة التغير
658364676,74	441352418,34	6146184443,06	القيمة المضافة للاستغلال قيمة التغير
(375515941,6)	(173266024,7)	-	
(85,08)	(28,19 )	-	نسبة التغير
227790703,36	169662964,51	328789395,52	إجمالي فائض الاستغلال قيمة التغير
(146883261,1)	(159126431)	-	
(86,5)	(48,39)	-	نسبة التغير
194748857,04	47742207,80	208444189,88	النتيجة العملياتية قيمة التغير
147006649,2	(160701982)	-	
30,79	(77,09)	-	نسبة التغير
(89589419,12)	(8100726,59)	(2342177,86)	النتيجة المالية قيمة التغير
(81488632,53)	(5758608,73)	-	
10,05	34,79	-	نسبة التغير
1015159437,92	39641421,21	206102012,02	النتيجة العادية قبل الضرائب قيمة التغير
975518015,8	(16640590,8)	-	
24,60	(80,76)	-	نسبة التغير
108100442,09	37105130,34	197910131,9	النتيجة الصافية للسنة المالية قيمة التغير
70995311,66	(160805000,7)	-	
(91,33)	(81,25)	-	نسبة التغير

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

حساب قيمة التغير لسنتي (2016-2017) = استهلاك السنة المالية 2017 - استهلاك السنة المالية 2016.

-نسبة التغير تحسب كما يلي:

نسبة التغير لسنتي (2016-2017) = استهلاك السنة المالية 2017 - استهلاك السنة المالية 2016 / استهلاك السنة المالية 2016.

### التعليق:

-إنتاج السنة المالية: نلاحظ أنّ إنتاج السنة المالية سجل تراجعاً بنسبة 17,03% سنة 2017، وفي سنة 2018 سجلت تحسناً وصل إلى نسبة 0,16%، وهذا عائد للزيادة في المنتجات والمبيعات والمخزونات.

-استهلاك السنة المالية: سجل تراجعاً بنسبة 14,28% سنة 2017، في حين سنة 2018 سجل تحسناً ملحوظاً قدر بنسبة 35,18%، وهذا راجع إلى ارتفاع في الخدمات والاستهلاكات الخارجية.

-القيمة المضافة للاستغلال: شهدت انخفاضاً في سنة 2017 بنسبة 28,19%، وهذا راجع إلى انخفاض في إنتاج السنة المالية، وبالنسبة لسنة 2018 تقدّم بنسبة 85,08%، ويعود هذا إلى ارتفاع في إنتاج السنة المالية مقارنة بسنة 2016.

-إجمالي فائض الاستغلال: سجل تراجعاً بنسبة 48,39% سنة 2017، وبنسبة 86,5% سنة 2018، ويعود هذا إلى الزيادة في مصاريف المستخدمين وضرائب والرسوم.

-النتيجة التشغيلية: نلاحظ أنّه هنالك نقصان خلال سنة 2017 بنسبة 77,09%، ويرجع هذا إلى نقصان في النواتج التشغيلية وارتفاع الأعباء التشغيلية، أمّا بالنسبة لسنة 2018 سجلت ارتفاعاً بنسبة 307,9%، وهذا راجع إلى نقصان في الأعباء التشغيلية الأخرى.

-النتيجة المالية: سجل تراجعاً في سنة 2017 بنسبة 34,79%، وفي سنة 2018 بنسبة 10,05%، ويعود هذا إلى الزيادة في الأعباء المالية.

-النتيجة العادية قبل الضرائب: سجلت انخفاضاً في سنة 2017 بنسبة 80,76% وهذا راجع إلى ارتفاع الأعباء والمخصصات، أمّا بالنسبة لسنة 2018 سجلت ارتفاعاً بنسبة 24,60%، وهذا راجع إلى الانخفاض في الأعباء.

-النتيجة الصافية للسنة المالية: شهدت الانخفاض بنسبة 81,25% سنة 2017، هذا راجع نقصان في النتيجة الصافية للأنشطة العادية، أمّا بالنسبة لسنة 2018 فقد لاحظت ارتفاعاً بنسبة 19,13%، ويعود هذا إلى ربح في النتيجة الصافية في الأنشطة العادية.

المطلب الثاني: تحليل الميزانية عن طريق النسب المالية.

1-نسب التمويل:

✓ نسبة التمويل الدائم

نسبة التمويل الدائم= الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة

الجدول رقم (11): نسبة التمويل الدائم

2018	2017	2016	البيان
9199655293.6	8992399268	4636501847.46	أموال دائمة
7210433068.50	7281539716.32	2948507450.37	أصول ثابتة
1.27	1.23	1.57	نسبة التمويل الدائم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق:

نلاحظ من خلال هذا الجدول أنّ نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد خلال السنوات الثلاث، 1,57، 1,23، 1,27، ويدل هذا على أنّ المؤسسة لديها أموال كافية لتغطية أصولها الثابتة.

✓ نسبة التمويل الخاص:

نسبة التمويل الخاص= الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

الجدول(12): نسبة التمويل الخاص

2018	2017	2016	البيان
5970262714.59	5862162272.49	1425297342.15	رؤوس الأموال الخاصة
7210433068.50	7281539716.32	2948507450.37	الأصول الثابتة
0.83	0.81	0.48	نسبة التمويل الخاص

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق:

بما أنّ نسبة التمويل الخاص أقل من الواحد خلال ثلاثة سنوات تساوي 0,83، 0,81، 0,48 على التوالي، يعني هذا أنّ هنالك نسبة كبيرة من الأصول ممولة من الأموال الخاصة وهذا يحيل إلى أنّ رؤوس الأموال تغطي الأصول الثابتة لأنّ المؤسسة تحقق تمويلا خاصا.

✓ نسبة الاستقلالية المالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

مجموع الديون = ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (13): نسبة الاستقلالية المالية

2018	2017	2016	البيان
5970262714.59	5862162272.49	1425297342.15	رؤوس الأموال الخاصة
4642111558.7	4635088541.02	5454557386.73	مجموع الديون
1.28	1.26	0.27	نسبة الاستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

#### التعليق:

نستنتج أنّ نسبة الاستقلالية المالية خلال سنة 2016 كانت 0,27 ويدل هذا على أنّ المؤسسة ليست مستقلة مالياً، في حين سنتين 2017-2018 ارتفعت النسبة لتصبح 1,26، 1,28 على التوالي، ليحيل هذا أنّ المؤسسة مستقلة مالياً، ويمكن للبنك منحها قروضا.

✓ نسبة القدرة على السداد:

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول

الجدول رقم (14): نسبة القدرة على السداد

2018	2017	2016	البيان
10757862017.10	10631212494.05	6879854728.88	مجموع الأصول
4642111558.7	4635088541.02	5454557386.73	مجموع الديون
2.32	2.29	1.26	نسبة القدرة على السداد

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

#### التعليق:

بما أنّ نسبة القدرة على السداد أقل من 2 خلال سنة 2016 ، فيتبين لنا أنّ المؤسسة ضعيفة، ومنه نخلص إلى أنّ المؤسسة لا تستطيع القيام بتوزيع الأرباح في هذه الطريق، وفي سنتي 2017-2018 كانت النسبة أكبر من 2، وهذا ما ألقى أنّ المؤسسة مرتاحة، وعليه تستطيع المؤسسة القيام بتوزيع الأرباح، ويدل هذا على أنّه تتوفر لديها سيولة كافية، ويمنح لها البنك قروضا.

2-نسبة السيولة:

✓ نسبة السيولة العامة:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (15): حساب نسبة السيولة العامة

البيان	2016	2017	2018
أصول متداولة	3931347278.51	3349672777.73	3547428948.60
ديون قصيرة الأجل	2243352881.42	1638813226.06	1558206723.48
نسبة السيولة العامة	1.75	2.04	2.28

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق:

نلاحظ أنّ النسبة تفوق الواحد خلال السنوات الثلاث، ويدل هذا على أنّ الأصول المتداولة قد غطت الديون قصيرة الأجل لهذا فإنّ المؤسسة لها القدرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل.

✓ نسبة السيولة المختصرة:

نسبة السيولة المختصرة = الأصول المتداولة - المخزونات / الديون ق. أ

الجدول رقم (16): جدول حساب نسبة السيولة المختصرة.

البيان	الأصول المتداولة - المخزونات	ديون ق. أ	نسب السيولة المختصرة
2016	3206254438	2243352881,42	1,42
2017	2724875978	1638813226,06	1,6
2018	2764650223	1558206723,48	1,7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

من المستحسن أن تكون نسبة السيولة المختصرة (0,6) وهو شرط غير محقق في السنوات الثلاث، وبالتالي فإنّ المؤسسة غير قادرة على الفاء بديونها قصيرة الأجل في كل الأوقات نظراً لأنّ المخزونات تستغرق وقت أطول للتحويل إلى سيولة نقدية.

✓ نسبة السيولة الفورية ( الآنية):

نسبة السيولة الفورية = خزينة الأصول / ديون ق. أ

الجدول رقم (17): جدول حساب نسبة السيولة الفورية (الآنية).

نسبة السيولة الفورية	ديون ق. أ	خزينة الأصول	البيان / السنوات
1,30	2243352881,42	2923294491,75	2016
0,26	1638813226,06	432248796,8	2017
0,14	1558206723,48	231763146,76	2018

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

تعتبر نسبة 0,3 نسبة مريحة بالنسبة للسيولة الفورية، إلا أن المؤسسة لم تحقق هذه النسبة خلال السنوات الثلاث، ويحيل هذا على أن المؤسسة عاجزة على تسديد الديون القصيرة في آجالها.  
3-نسب المردودية:

✓ مردودية الأموال الخاصة:

نسبة مردودية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

الجدول (18): جدول حساب نسبة المردودية الخاصة.

نسبة مردودية الأموال الخاصة	الأموال الخاصة	النتيجة الصافية	البيان / السنوات
0,13	1425297342,15	197910131,39	2016
0,06	5862162272,49	37105130,34	2017
0,01	597026271459	108100442,09	2018

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن كل دينار واحد مستعمل من الأموال الخاصة يُعطي نتيجة صافية قدرها (0,13 في 2016) و (0,06 في 2017) و (0,01 في 2018).  
✓ نسبة مردودية النشاط:

نسبة مردودية النشاط = النتيجة الصافية / رقم الأعمال.

الجدول رقم (19): جدول حساب نسبة مردودية النشاط.

نسبة مردودية النشاط	رقم الأعمال.	النتيجة الصافية	البيان السنوات
0,15	1282860415,4	197910131,39	2016
0,03	1057567971,2	37105130,34	2017
0,10	1074521479,9	108100442,09	2018

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

تمثل هذه النسبة العائد من عملية الاستغلال فكل دينار يحقق نتيجة إجمالية تقدر بـ 0,15 ، 0,03 ، 0,10 على التوالي.

4-نسب النشاط:

✓ معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول.

الجدول رقم(20): جدول حساب معدل دوران مجموع الأصول.

نسبة معدل دوران مجموع الأصول	مجموع الأصول	رقم الأعمال	البيان السنوات
0,08	6879854728,88	1282860415,4	2016
0,09	10631212494,05	1057567971,2	2017
0,10	10757862017,10	1074521479,9	2018

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

قُدِّر معدل دوران إجمالي الأصول للمؤسسة بـ 0,08 يعني أنّ كل دينار مستثمر في المؤسسة لسنة 2016 يوَّلد 0,08 ديناراً من المبيعات هذا يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها، وأنّ المؤسسة تعمل بعيداً من مستوى طاقتها، ويعني هذا أنّ المؤسسة يمكنها زيادة حجم المبيعات دون الزيادة في رأس المال، أمّا بالنسبة لسنة 2017 و2018 يُقدَّر المعدل بحوالي 0,08 و 0,10 على التوالي ، نلاحظ تحسن ضئيل في النسبة لكن تبقى المؤسسة تعاني من عدم كفاءة إدارة المؤسسة، ومن أجل تجنب هذا الانخفاض إمّا على المؤسسة استعمال كامل أصولها أو تقوم ببيع جزء من أصولها غير المستغلة.

✓ معدل دوران الأصول الثابتة:

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / الأصول الثابتة.

الجدول رقم (21): جدول معدل دوران الأصول الثابتة.

النسبة معدل دوران الأصول الثابتة	الأصول الثابتة	رقم الأعمال	البيان السنوات
0,43	2948507450,37	1282860415,4	2016
0,14	7281539716,32	1057567971,2	2017
0,15	7210433068,50	1074521479,9	2018

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الثابتة على خلق المبيعات، فبالنسبة لسنة 2016 قُدر المعدل 0,43، فيدل هذا على أنّ كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولّد 0,43 دينار من المبيعات يدل هذا على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة.

بدأ هذا المعدل في الانخفاض خلال سنتي 2017-2018 والسبب في ذلك راجع إلى أنّ الأداء التشغيلي للمؤسسة في انخفاض مستمر، وهذه الوضعية تستلزم على إدارة المؤسسة إمّا القيام باستغلال كل أصولها الثابتة أو بيع جزء منها.

✓ معدل دوران الأصول المتداولة:

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / الأصول المتداولة.

الجدول رقم (22): جدول حساب معدل دوران الأصول المتداولة.

النسبة معدل دوران الأصول المتداولة	الأصول المتداولة	رقم الأعمال	البيان السنوات
0,32	3931347278.51	1282860415,4	2016
0,31	3349672777,73	1057567971,2	2017
0,30	3547428948.60	1074521479,9	2018

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

يتراوح معدل دوران الأصول المتداولة ما بين 0,30 و 0,32، وهو معدل منخفض قد يكون هذا راجع إلى سوء تسيير المخزونات.

5-نسب الهيكلية:

أولاً: نسب هيكلية الأصول الثابتة:

✓ نسبة هيكلية الأصول الثابتة = الأصول الثابتة / مجموع الأصول.

الجدول رقم (23): جدول حساب نسب هيكلية الأصول الثابتة.

النسبة هيكلية الأصول الثابتة	مجموع الأصول	الأصول الثابتة	البيان السنوات
0,42	6879854728,88	2948507450,37	2016
0,68	10631212494,05	7281539716,32	2017
0,67	10757862017,10	7210433068,50	2018

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نستنتج من خلال الجدول أنّ نسبة هيكلية الأصول الثابتة في حدود 42% سنة 2016 مقارنة بمقارنتها بسنتي 2017 و 2018، ويعود هذا إلى مدى توازن السيولة.

✓ نسبة هيكلية الأصول المتداولة:

نسبة هيكلية الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / مجموع الأصول.

الجدول رقم (24): جدول حساب نسبة هيكلية الأصول المتداولة.

النسبة هيكلية الأصول المتداولة	مجموع الأصول	الأصول المتداولة	البيان السنوات
0,57	6879854728,88	3931347278.51	2016
0,31	10631212494,05	3349672777,73	2017
0,33	10757862017,10	3547428948.60	2018

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

النسبة المثلّية بالنسبة لهيكلّة الأصول المتداولة هي 0,5 فأكثر وهذا ما حقّقه المؤسسة خلال سنة 2016 بنسبة 0,57، إلّا أنّها لم تحافظ عليها خلال سنة 2017 و 2018 بنسبة (0,31 - 0,33) على التوالي، ويعني هذا أنّ المؤسسة ليست بحالة جيدة، عموماً هذا يعود إلى حركة الأصول المتداولة البطيئة.

ثانياً: نسب هيكلّة الخصوم:

✓ نسب هيكلّة الأموال الدائمة:

نسبة هيكلّة الأموال الدائمة = الأموال الدائمة / مجموع الخصوم.

الجدول رقم (25): جدول حساب نسبة هيكلّة الأموال الدائمة.

البيان	الأموال الدائمة	مجموع الأصول	نسبة هيكلّة الأموال الدائمة
2016	4636501847,46	6879854728,88	0,67
2017	8992399268	10631212494,05	0,84
2018	9199655293,6	10757862017,10	0,85

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول في سنة 2016 النسبة في حدود 0,67، ثم بدأت بالارتفاع ويعود هذا إلى زيادة في الأموال الدائمة.

✓ نسبة هيكلّة الديون ط. أ:

نسبة هيكلّة الديون ط. أ = الديون ط. أ / مجموع الخصوم .

الجدول رقم (26): جدول حساب نسبة هيكلّة ديون ط. أ.

البيان	الديون ط. أ	مجموع الخصوم	نسبة هيكلّة الديون ط. أ
2016	3081336550,89	6879854728,88	0,45
2017	2996275314,54	10631212494,05	0,28
2018	3083904835,22	10757862017,10	0,27

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أنّ النسبة تتراجع من نسبة لأخرى، ويحيل هذا على أنّ المؤسسة استعانت بالأموال الأجنبية لتمويل جزء من استثماراتها.

✓ نسبة هيكله الديون ق. أ:

نسبة هيكله الديون ق. أ = الديون ق. أ / مجموع الخصوم.

جدول رقم (27): حساب نسبة هيكله الديون ق. أ.

نسبة هيكله الديون ق. أ	مجموع الخصوم	الديون ق. أ	البيان السنوات
0,32	6879854728,88	2243352881,42	2016
0,15	10631212494,05	1638813226,06	2017
0,14	10757862017,10	1558206723,48	2018

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال النتائج أنّ نسبة تتراجع، ويدل هذا على أنّ المؤسسة لم تلجأ إلى الأموال الأجنبية لتمويل جزء من استثماراتها.

المطلب الثالث: تحليل الميزانية عن طريق مؤشرات التوازن المالي .

أولاً: رأس المال العامل الدائم:

رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

جدول رقم (28): حساب رأس المال العامل الدائم.

ر م ع الدائم	الأصول الثابتة	الأموال الدائمة	البيان السنوات
1687994397	2948507450,37	4636501847,46	2016
1710859552	7281539716,32	8992399268	2017
1989222225	7210433068,50	9199655293,6	2018

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

بما أن رأس المال العامل الدائم موجب خلال السنوات الثلاث هذا يعكس أن المؤسسة لها أموال دائمة كافية لتغطية الأصول الثابتة.

2- رأس المال العامل الخاص:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة.

جدول رقم (29): حساب رأس المال العامل الخاص.

البيان	الأموال الخاصة	الأصول الثابتة	ر م ع الخاص
2016	1425297342,15	2948507450,37	-1523210108
2017	5862162272,49	7281539716,32	-1419377444
2018	597026271459	7210433068,50	-1240170354

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال هذه النتائج أن رأس المال العامل الخاص خلال السنوات الثلاث سالب، ويدل هذا على أن المؤسسة لا تقوم بتغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة، بل تعتمد على الديون طويلة الأجل خاصة سنة 2016.

3- احتياجات رأس المال العامل:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - خزينة الأصول) - (الخصوم المتداولة - خزينة الخصوم).

جدول رقم (30): حساب احتياجات رأس المال العامل.

البيان	الأصول المتداولة - خزينة الأصول	الخصوم المتداولة - خزينة الخصوم	احتياجات ر م ع
2016	3639017828	224237808,3	3414780020
2017	2917423981	1638813226,06	1278610755
2018	3315665801	1558206723,48	1757459078

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ أنّ احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال السنوات الثلاث وهذا يُفسر أنّ احتياجات التمويل للمؤسسة أكبر من مواردها، ويعني هذا أنّها سوف تعتمد على موارد مالية طويلة المدى لتمويل احتياجات التمويل أو الاعتماد على الموارد المالية قصيرة المدى المكتملة.

**4-الخزينة:**

الخزينة = خزينة الأصول - خزينة الخصوم.

**الجدول رقم (31): حساب الخزينة.**

الخزينة	خزينة الخصوم	خزينة الأصول	البيان السنوات
292231376,6	98073,08	292329449,75	2016
432248796,18	-	432248796,18	2017
231763146,76	-	231763146,76	2018

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ أنّ الخزينة خلال السنوات الثلاث موجبة، ويدل هذا على وجود سيولة مجمدة ليست في صالح المؤسسة، وعليه يجب استغلال هذا الفائض من الأموال في المشاريع الاستثمارية أو توظيفها في البنوك.

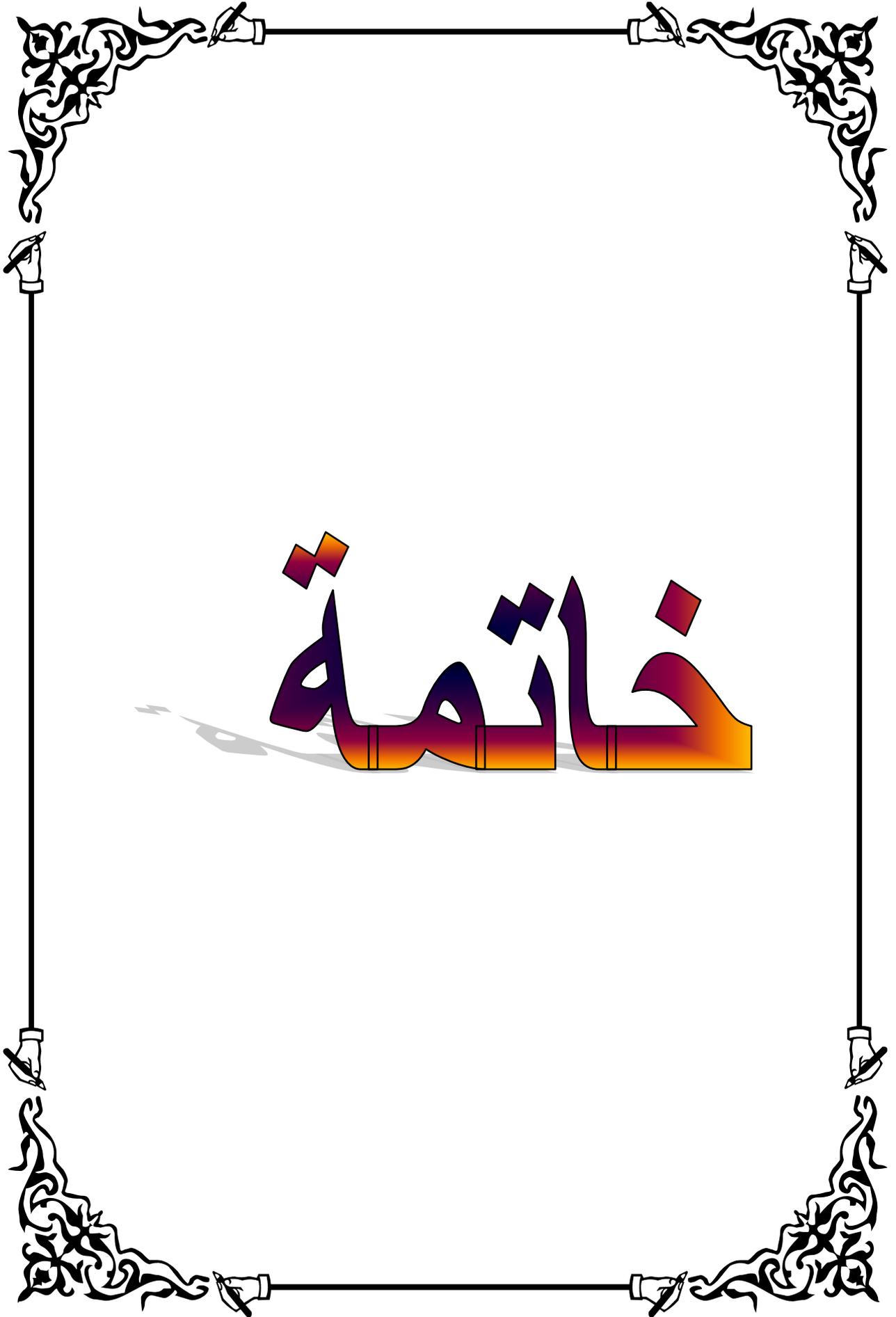
## خلاصة الفصل:

تعرفنا في هذا الفصل على الوضعية المالية لمؤسسة باتيميتال، متطرقين في البداية لتعريف المؤسسة وعرض مهامها وأهم نشاطاتها بالإضافة للهيكل التنظيمي لها، ثم خصصنا الجزء الثاني من هذا الفصل للحديث عن الميزانية المالية للسنوات الثلاث (2016-2017-2018)، واستخدمنا أدوات التحليل في تقييم وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

وتبين لنا أنّ المؤسسة حققت التوازن المالي خلال السنوات الثلاث، وذلك راجع لتحقيقها خزينة موجبة، إلا أنّ المؤسسة تعاني من بعض الاختلالات التي تم اكتشافها من خلال دراستنا المتمثلة في: -وجود سيولة مجمدة ليست في صالح المؤسسة، يجب عليها استغلالها في المشاريع الاستثمارية. -انخفاض معدل دوران أصول متداولة، ويعود هذا إلى سوء السياسة المتبعة في تسيير المخزونات، يجب عليها إعادة النظر في سياسات المخزونات.

كما لاحظنا أنّ هناك تراجع في نشاط المؤسسة هذا ما بينته نسب نشاط المؤسسة، لأنّ المؤسسة غير مستغلة لكل أصولها أو هنالك أصول زائدة لا تحتاجها، ولتخطي هذا يجب عليها التنازل عن الاستثمارات الزائدة، كذلك هنالك جوانب إيجابية حققتها المؤسسة منها:

قُدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل انطلاقاً من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزونات، وكذلك استقلاليتها المالية. وتحقيق رأس المال العامل موجب خلال فترة الدراسة وهذا يعني أنّ المؤسسة تُحقق توازناً مالياً.



خاتمة

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لموضوعنا دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، قد تبين لنا أنّ التحليل المالي ركيزة أساسية وضرورية الذي يمكن من خلالها مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة.

وقد اخترنا في بحثنا هذا أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء داخل المؤسسة التي تخص الجانب المالي ألاّ وهو التحليل المالي الذي يُعد أداة يعتمد عليها المقيم في تحديد مدى كفاءة السياسة المالية المتبعة، والتركيز على النقاط الحماسية التي تستوجب الدراسة، واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة، والذي يستوجب أن يكون ذو كفاءة وفعالية من أجل ضمان نموها واستمرارها وبقائها.

اعتمدنا في دراستنا على الجانب المالي والمحاسبي واخترنا التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء، كون أنّ المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل أي مؤسسة مهما اختلف طابعها، في مثل هذه الدراسات البعد المالي يحتل الصدارة لأنّ عملية التقييم المالي هي بمثابة كشف أسباب الضعف في المؤسسة من قبل المقيم ومحاولة تجنبها وتخطيها وتقاديتها في المستقبل.

بما أنّ أغلب المؤسسات تشكو من تدهور ونقص في الأداء لذا أصبح من الضروري على المحللين الماليين التركيز بالدرجة الأولى على دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة انطلاقاً من الوثائق المحاسبية التي تملكها المؤسسة باعتبارها المرآة العاكسة لوضعها الحقيقي.

#### أولاً: اختبار الفرضيات:

كاختبار لصحة أو نفي الفرضيات التي كانت منطلق الدراسة توصلنا إلى:

الفرضية الأولى: تُعتبر هذه الفرضية صحيحة لأنّ بفضل التحليل المالي يتم اكتشاف نقاط الضعف وتقاديتها أو تطويرها واكتشاف نقاط القوة والثبات عليها، لبقاء واستمرار المؤسسة.

الفرضية الثانية: تُعد هذه الفرضية صحيحة فمن خلال دراستنا التطبيقية للوضعية المالية لمؤسسة باتيميتال اتضح أنّها تعتمد على القوائم المالية والنسب المالية.

الفرضية الثالثة: تُعتبر هذه الفرضية مقبولة صحيح أنّ التحليل المالي يُساعد في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، إلاّ أنّ وضعيتها تتحدد من خلال قدرتها على التمويل الذاتي.

**ثانياً: نتائج الدراسة:**

من أهم النتائج المستخلصة من خلال دراستنا لهذا الموضوع هي:

- يُعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرار وترشيدها لأنه يُساعد المحلل المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة، والكشف عن سياساتها والظروف التي تمر بها المؤسسة.

- يقوم تقييم الأداء المالي على تحديد الأهمية بين النتائج والموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة ووضعيتها المالية.

- حققت مؤسسة باتيميتال نتيجة موجبة وهذا يعكس على أنّ أدائها حسن خلال ثلاث دورات.

- رأس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاث (2016-2017-2018) تعد إيجابية لأنّ المؤسسة تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها مع بعض السلبية أيضاً لأنّ رأس المال العامل الفاض مع الأموال المجمدة غير مستقلة.

- يمكن للمؤسسة تغطية الديون قصيرة الأجل انطلاقاً من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها.

- احتياجات رأس المال العامل موجب هذا يدل على أنّ المؤسسة بحاجة إلى مصادر تزيد مدتها سنة.

- تجميد أموال المؤسسة وعدم تشغيلها.

- حققت المؤسسة استقلالية مالية خلال السنوات الثلاث هذا ما يسمح لها بالاقتراض عند الحاجة.

**ثالثاً: التوصيات والتوجيهات:**

بناءً على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث يكون بإمكاننا تقديم بعض المقترحات والتوصيات والتي تتمثل فيما يلي:

-توظيف الأموال المجمدة في الخزينة لدى البنك أو شراء جديدة.

-تحصيل حقوق لدى الغير.

-تسديد ديون قصيرة الأجل.

-على المؤسسة الاهتمام بجميع المؤشرات باعتبارها قاعدة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

رابعاً: آفاق الدراسة:

في الختام يمكن القول أنّ تقييم الأداء داخل المؤسسة يشمل جوانب متعددة، فهو لا ينحصر فقط في الجانب المالي نأمل أن نكون من خلال هذا البحث فتح المجال أمام الباحثين الآخرين للقيام بدراسات أخرى شاملة ومعمقة تمس الأداء الكلي للمؤسسة، وكذلك التطرق لدراسة مؤسسات من مختلف القطاعات.

كما ننصح أي مؤسسة مهما كانت طبيعتها أن تعتمد على التحليل المالي لرقابة وتقييم الأداء بحيث لا يمكن الاعتماد عليه بشكل جزئي، لأنه من أهم الأساليب التي تسمح بكشف نقاط القوة والضعف حتى تأخذ في الحسبان عند وضع الخطط النهائية.

# قائمة المراجع

المراجع

1-باللغة العربية:

أولا الكتب:

- 1- بوشاشي بوعلام، المسير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، بدون طبعة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، دون سنة النشر.
- 2- حسن القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 3- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، الوراق للنشر وتوزيع، الأردن، 2011.
- 4- حنفي عبد الغفار، الإدارة المالية، بدون طبعة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1990.
- 5- رشاد العمار وشركاؤه، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
- 6- رضوان وليد عمار، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، مصر، 1997.
- 7- طارق عبد العالي حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض لاستثمار ومنح الائتمان، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2007.
- 8- عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
- 9- أبو الفتوح علي الفضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، مصر، 1999.
- 10- مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، الجزائر، 2004.
- 11- محمد تيسير الرجبي، تحليل القوائم المالية، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2014.
- 12- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
- 13- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)، دار المحمدية العامة، الجزائر، الجزء الأول، دون سنة النشر.
- 14- هندي منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1989.
- 15- وائل محمد، طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقات التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.

ثانيا: المذكرات:

-ماجستير:

- 1- أمال بالحمو، تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام جدول تدفقات الخزينة، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قايدي، كلية العلوم الاقتصادية، 2012 - 2013.
- 2- دليلة شوية، دور التحليل المالي: المؤسسة، المذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية، بومرداس، الجزائر، 2005.
- 3- عبد القادر عبير، علالي محمد، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، معهد تكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016 - 2017.
- 4- نذيرة ولد رويس، الأصول المتداولة ومدى تأثيرها في التحليل المالي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2010.

ثالثا: المجلات:

- دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد الرابع، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006.

رابعا: محاضرات:

- 1- حياة نجار، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، تسيير الموارد البشرية، 2016، تاريخ التصفح 2020/05/25.

II-باللغة الأجنبية:

1- Aminata fall, Evaluation de la performance financière d'une entreprise cas de la sar, entre africain d'études supérieure en gestion, avril 2014.

2- Josette peyrard, gestion financiere , depote légal, paris, 1990.

3- Kamel hamdi , le diagnostic financier. Es- sabam éducation , Alger , 2001 .

القوانين:- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المؤرخ 25 مارس 2009، العدد 19.

# الملاحق

الملاحق

EPE BATIMETAL  
UNITE BATIMETAL CHARPENTE OUEST  
Exercice 2017

HEURE: 10,00  
PAGE: 1/2

### Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >  
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Carte d'acquisition (ou goodwill)		16 555 063,34	13 181 102,24	3 373 961,10	212 694,44
Immobilisations incorporelles		8 271 156 513,93	1 138 978 220,96	7 132 178 292,97	2 770 322 187,87
Immobilisations corporelles		5 693 806 800,00		5 693 806 800,00	1 294 047 000,00
Terrains		1 695 301 570,40	704 401 022,18	990 900 548,22	1 013 742 516,13
Bâtiments		882 048 143,53	434 577 198,78	447 470 944,75	462 532 671,74
Autres immobilisations corporelles					
Immobilisations en concession				53 141 869,68	85 350 678,56
Immobilisations en cours		53 141 869,68		53 141 869,68	
Immobilisations financières		2 076 842,00		2 076 842,00	2 366 842,00
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		2 076 842,00		2 076 842,00	2 366 842,00
Impôts différés actif		90 768 750,57		90 768 750,57	90 255 047,50
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>8 433 699 039,52</b>	<b>1 152 159 323,20</b>	<b>7 281 539 716,32</b>	<b>2 948 507 450,37</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
Stocks et encours		656 363 237,10	31 566 438,31	624 796 798,79	725 092 840,52
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 204 453 795,01	91 486 326,13	1 112 967 468,88	1 079 858 404,84
Autres débiteurs		29 569 166,00	15 262 362,40	14 306 803,60	259 233 175,40
Impôts et assimilés		111 104 550,56		111 104 550,56	146 035 301,48
Autres créances et emplois assimilés					
Créances inter-unites		1 054 248 359,72		1 054 248 359,72	1 428 798 107,23
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		432 248 796,18		432 248 796,18	292 329 449,04
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>3 487 987 904,57</b>	<b>138 315 126,84</b>	<b>3 349 672 777,73</b>	<b>3 931 347 278,51</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>11 921 686 944,09</b>	<b>1 290 474 450,04</b>	<b>10 631 212 494,05</b>	<b>6 879 854 728,88</b>

EPE BATIMETAL  
UNITE BATIMETAL CHARPENTE OUEST  
Exercice 2017

HEURE: 10:03  
PAGE: 2

### Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >  
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<b><u>CAPITAUX PROPRES</u></b>			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)		37 105 130,34	197 910 131,39
Résultat net			
Autres capitaux propres - Report à nouveau		5 825 057 142,15	1 227 387 210,76
Liaisons Inter-Unités			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
<b>TOTAL CAPITAUX PROPRES I</b>		<b>5 862 162 272,49</b>	<b>1 425 297 342,15</b>
<b><u>PASSIFS NON-COURANTS</u></b>			
Emprunts et dettes financières		2 996 275 314,54	3 081 365 350,86
Impôts (différés et provisionnés)		83 360 382,20	80 310 388,26
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		50 601 298,76	49 528 766,19
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>		<b>3 130 236 995,50</b>	<b>3 211 204 505,31</b>
<b><u>PASSIFS COURANTS</u></b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		361 475 309,31	392 247 394,87
Impôts		254 074 234,84	247 103 803,77
Autres dettes		112 698 280,02	150 506 090,68
Dettes inter-unites		910 565 401,89	1 453 397 519,02
Trésorerie			98 073,08
<b>TOTAL PASSIFS COURANTS III</b>		<b>1 638 813 226,06</b>	<b>2 243 352 881,42</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>10 631 212 494,05</b>	<b>6 879 854 728,88</b>
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

UNITE BATIMETAL CHARPENTE OUEST  
Exercice 2016

PAGE: 1

## Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : 4eme arrêter &lt; Etat Provisoire &gt;

Identifiant Fiscal :

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
		617 537 837,45	1 459 065 397,38
Chiffre d'affaires		657 322 577,94	11 912 604,71
Chiffre d'affaires Inter-Unités		8 004 849,97	-643 232,44
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		1 282 865 265,36	1 470 334 769,65
<b>I. PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		524 918 312,30	677 109 519,92
Achats consommés		72 836 467,54	
Achats consommés Inter-unités		70 492 042,46	132 326 969,45
Services extérieurs et autres consommations		668 246 822,30	809 436 489,37
<b>II. CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE</b>		614 618 443,06	660 898 280,28
<b>III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)</b>		280 165 748,36	250 433 083,00
Charges de personnel		5 663 299,18	6 499 458,74
Impôts, taxes et versements assimilés		328 789 395,52	403 965 738,54
<b>IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		24 592 233,00	28 535 934,86
Autres produits opérationnels		60 741 790,00	42 440 044,82
Autres charges opérationnelles		90 960 011,46	136 568 556,68
Dotations aux amortissements et aux provisions		6 764 362,82	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		208 444 189,88	253 493 071,90
<b>V. RESULTAT OPERATIONNEL</b>		1 234 463,56	705 045,42
Produits financiers		3 576 641,42	8 579 195,46
Charges financières		-2 342 177,86	-7 874 150,04
<b>VI. RESULTAT FINANCIER</b>		206 102 012,02	245 618 921,86
<b>VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)</b>		8 191 880,63	4 811 203,18
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		1 315 456 324,74	1 499 575 749,93
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		1 117 546 193,35	1 323 204 920,06
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		197 910 131,39	176 370 829,85
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>			
<b>VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>			
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
<b>IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>			
<b>X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		197 910 131,39	176 370 829,85
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
<b>XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)</b>			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés